

(كتاب)

غاية التبيان لما به ثبوت الصيام والافطار في شهر
رمضان طبقا لفعل وقول سيد المرسلين
وعليه جميع مذاهب المسلمين
للسيكي محمود محمد خطاب لازل
هو وباقي المؤمنين في
كلاسة الوهاب

جزء بيان مؤلفات صاحب الكتاب

٤ كتاب أعذب المسالك المحمودية في التصوف والاحكام
الفتوية

٤ حاشية مجموع الامير في مذهب الامام مالك
الرسالة البديعة الرفيعة في رد على من طغى بخالف
الشرعية

تحفة الابصار والبصائر في كيفية السير مع الجنائز الى المقابر
النصيحة النونية في الحث على العمل بالشرعية الحممدية
رسالة البسالة

رسالة مبادئ العلوم

حاشية ديباجة الرسالة البديعة الرفيعة
حقوق الطبع محفوظة للأوف

طبع بالطبعة الجديدة المصرية سنة ١٣١٧ هجرية

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الجد لفتح ختم الالهة في دياجي أراضى سموات الوصال * فسما سنا ورد الرد
حتى صام عماء كمال الجلال * والصلاة والسلام على تاموس اطلاق تقييد
النوال * وعلى آله وأصحابه الذين نحلوا العصاب تراقى من غض عن سبيل
الفلاح * فأحرزوا في مضمار السبق جمع الجمع وروح روح الراح * مع نور
النور من بروج سر أسرار الجمال (أما بعد) فيقول محمود بن محمد بن أحمد
خطاب السبكي الأزهرى * أتبع ترحه ومن لنهيج المصطفى اقتنى بينبوع وفى *
ان الواجب الضرورى الجملى * المحافظة على العمل بشريعة ذى اللطاف الخفى *
النزلة على عين العيون والنور الاولى * لاسما واجب الصيام * الذى هو أحد
دعائم الاسلام * التى بها اليها خصوصا فى الكون الاخرى * فلذا صدحت
الورق لعرف شذبه فى حان اقبالها المخصوص * وتساوت فى همقرى رياض
تقوعه أفراس فصوص النصوص * مسابرة لتلكس والا فالشموس لا يعلوهانى *
اذأنه بزغت صحابه * من غياهب ذى غرابه * فأمرت بدمر المقال فى تحوم

السامري • فأذاع ما أذاع • وسبغت اذا عتمخيت البقاع • بأنه يجب العمل بقول
 الحاسب والتجيم في ثبوت الصيام والافطار كأنص عليه الامام الشافعي • مع أن
 الواقع يصد هذه الاشاعة • وأنه لا بد من رؤية الهلال أو كمال العدة كما نص
 عليه صاحب الشفاعة • واتفقت عليه الاثمة الأربعة وغيرهم من له إلى العليا
 مطي • فلا عبرة بحساب ولا تجيم • ولو بالنسبة للحاسب أو المتجيم بإجماع السلف
 ذوى الالب السلم • كما استعمله علم يقين نشرنا به مطي • فلذا اعتمادنا على من منه
 البدء واليه الشائب • في اظهار مؤلف وجيز يكون به فصل الخطاب • طبقا لقول
 وفعل السابق الحاتم الذي لم يفرط في التبيان من شيء (وسميته غاية التبيان) لما
 به ثبوت الصيام والافطار في شهر رمضان • فالتقياك إلى آخر القصص مع
 الانصاف والاخلاص إلى •

مطلب بيان ما به ثبوت الصيام والافطار • عند السادة

الحنفية لازال طالعههم سامي المزار

قال في تنوير الابصار وشرحه الدر المختار مانعه (وقبل بلا دعوى و) بلا
 (لفظ اشهد) وبلا حكم و مجلس قضاء لانه خبر لاشهادة (للاصوم مع علة
 كقيم) وغبار (خبر عدل) أو مستور على ما صححه البرزقي على خلاف
 ظاهر الرواية لافاسق اتفاقا وهل له أن يشهد مع علمه بفسقه قال البرزقي
 نعم لان القاضي ربما قبله (ولو) كان العدل (قنا أو أنثى أو محدودا في
 قذف تاب) بين كيفية الرؤية أولا على المذهب وتقبل شهادة واحد على
 آخر كعبد وأنثى ولو على مثلهما ويجب على الجارية المخدرة أن تخرج
 في ليلتها أي الرؤية بلا اذن مولاها وتشهد كما في الحافظية (وشرط للفظ
 مع العلة أي من غيم وغبار ودخان والعدالة) نصاب الشهادة ولفظ
 (أشهد) وعدم الحد في قذف لتعلق نفع العبد لكن (لا) نشترط (الدعوى) كما
 لا نشترط في عتق الامه وطلاق الخرة (ولو) كانوا يملكون لاحكام فيها صاموا بقول
 ثقة وأفطر و (باخبار عدلين) مع العلة (للضرورة) ولوراء الحاكم وحده خير في
 الصوم بين نصب شاهد وبين أمرهم بالصوم بخلاف العبد كما في الجوهرة ولا
 عبرة بقول المؤقتين ولو عد ولا على المذهب (و) قبل (بلا علة جمع عظيم يقع

العلم الشرعي وهو غلبة الظن (بخبرهم وهو مقوض الى رأى الامام من غير
 تدبير بعدد) على المذهب وعن الامام أنه يكتب بشاهدين واختاره في البحر
 وصحح في الاقضية الا كتفاء بواحد ان جاء من خارج البلد أو كان على مكان
 مرتفع واختاره ظهير الدين قالوا وطريق اثبات رمضان والعيد أن يدعى وكالة
 معلقة بدخوله بقبض دين على الحاضر فيقر أى الحاضر بالدين والوكالة وينكر
 الدخول فيشهد الشهود برؤية الهلال فيقضى عليه به ويثبت دخول الشهر
 ضمنا لعدم دخوله تحت الحكم (شهدا أنه شهد عند قاضي مصر كذا شاهدان
 برؤية الهلال) في لمسة كذا (وقضى) القاضي (به) ووجد استجماع
 شرائط الدعوى قضى) أى جاز لهذا (القاضي) أن يحكم (بشهادتهما) لان قضاء
 القاضي حجة وقد شهدا به لآلوشهد برؤية غيرهما لانه حكاية نعم لو استفاض
 الخبر في البلدة الاخرى لزمهم على الصحيح من المذهب مجتبي وغيره (وبعد صوم
 ثلاثين بقول عدلين حل الفطر) الباء متعلقة بصوم وبعد متعلق بحل لوجود
 نصاب الشهادة (و) لو صاموا (بقول عدل) حيث يجوز وغم هلال الفطر (لا)
 يحصل على المذهب خلافا لمحمد كذا ذكره المصنف لكن نقل ابن الكمال عن
 الذخيرة أنه ان غم هلال الفطر حل اتفاقا وفي الزيلعي الاشبه ان غم حل والا
 لا (و) هلال (الأضحى) وبقيّة الاشهر التسعة (كالفطر) على المذهب
 ورؤيته بالنهار ليلة الاية مطلقا على المذهب ذكره الحدادى (واختلاف
 المطالع) ورؤيته نهارا قبل الزوال وبعده (غير معتبر على) ظاهر (المذهب)
 وعليه أكثر المشايخ وعليه الفتوى بحر عن الخلاصة (فيلزم أهل المشرق برؤية
 أهل المغرب) اذا ثبت عندهم رؤية أولئك بطريق موجب كما مر وقال
 الزيلعي الاشبه أنه يعتبر لكن قال الكمال الاخذ بظاهر الرواية أحوط اه
 قال محشة ابن عابدين (قوله لانه خبر لاشهادة) قال في الهداية لانه أمر ديني
 فأشبهه رواية الأخبار (قوله خبر عدل) العدالة ملكة تحمل على ملازمة التقوى
 والمروءة والشرط أدناها هو ترك الكبار والاصرار على الصغائر وما يتخل بالمروءة
 ويلزم أن يكون مسلما عاقلا بالغيا بحر (قوله على المذهب) خلافا للامام الفضلى
 حيث قال انما يقبل الواحد العدل اذا فسر وقال رأيت في خارج البلد في الصحراء
 أو يقول رأيت في البلدة من بين خال الصحاب أما بدون هذا التفسير فلا يقبل

كذافي الظهيرة بحر (قوله وتقبل شهادة واحد على آخر) بخلاف الشهادة على الشهادة في سائر الاحكام حيث لا تقبل ما لم يشهد على شهادة كل رجل رجلان أو رجل وامرأتان ح (قوله كعبد وأنثى) أى كما تقبل شهادة عبد وأنثى (قوله ويجب على الجارية المخدرة) علم منه وجوب خروج الحرة المخدرة بلا اذن زوجها وكذا غير المخدرة والمزوجة بالاولى قال ط والظاهر ان محل ذلك عند توقف اثبات الرؤية عليها والا فلا (قوله نصاب الشهادة) أى على الاموال وهو رجلان أو رجل وامرأتان (قوله لتعلق نفع العبد) علة لاشتراط ملاذ كره في الشهادة على هلال الفطر بخلاف هلال الصوم لان الصوم امر دينى فلم يشترط فيه ذلك أما الفطر فهو نفع دنيوى للعباد فأشبهه سائر حقوقهم فيشترط فيه ما يشترط فيها (قوله ببلدة) أى اوقرية قال في السراج ولو تفرد واحد برؤيته في قرية ليس فيها وال ولم يأت مصر ليشهد وهو ثقة بصومون بقوله اه قلت والظاهر انه يلزم أهل القرى الصوم بسمع المدافع أو رؤية القناديل من المصر لانه علامة ظاهرة تفيد غلبة الظن وغلبة الظن حجة موجبة للعمل كما مر حوايه واحتمال كون ذلك لغير رمضان بعدم اذ لا يفعل مثل ذلك عادة في ليلة التنك الا لثبوت رمضان (قوله لاحاكم فيها) أى لا قاضى ولا والى كما في الفتح (قوله صاموا بقول ثقة) أى اقتراضا لقول المصنف في شرحه وعليهم أن يصوموا بقوله اذا كان عدلا ط (قوله مع العلة) قيد لقوله صاموا وأقسطوا (قوله للضرورة) أى ضرورة عدم وجودها كم يشهد عنده (قوله بين نصب شاهد) أى يحمله شهادته أفاده ح لكن عبارة الجوهرة بين أن ينصب من يشهد عنده الخ والظاهر ان المعنى أن الحاكم ينصب رجلا نائبا عنه ليشهد عند ذلك النائب كما قالوا فيما لو وقعت للحاكم خصومة مع آخر ينصب نائبا ليحاكمه اذا لا يصح حكمه لنفسه ويدل على ذلك أنه وقع في بعض النسخ نائب بدل شاهد (قوله بخلاف العبد) أى هلال العيد اذ لا يكفي فيه الواحد (قوله ولا عبرة بقول المؤقتين) أى في وجوب الصوم على الناس بل في العراج لا يعتبر قواهم بالاجماع ولا يجوز للنجم ان يعمل بحساب نفسه وفي النهر فلا يلزم بقول المؤقتين انه أى الهلال يكون في السماء ليلة كذا وان كانوا عدولا في الصحيح كما في الايضاح وللإمام السبكي الشافعى

تأليف مال فيه الى اعتماد قولهم لان الحساب قطعي اه ومثله في شرح
الوهبانية قلت ماقاله السبكي رده متأخروا أهل مذهبه منهم ابن حجر
والرملی فی شرحی المنہاج وفي فتاوى الشهاب الرملی الكبير الشافعی (سئل) عن
قول السبكي لو شهدت بيعة برؤية الهلال ليلة الثلاثين من الشهر وقال
الحساب بعدم امكان الرؤية تلك الليلة عمل بقول أهل الحساب لان الحساب
قطعي والشهادة ظنية وأطال في ذلك فهل يعمل بما قاله أم لا وفيما اذاروى
الهلال نهارا قبل طلوع الشمس يوم التاسع والعشرين من الشهر وشهدت
بيعة برؤية هلال رمضان ليلة الثلاثين من شعبان فهل تقبل الشهادة أم لا لان
الهلال اذا كان الشهر كاملا يغيب ليلتين أو ناقصا يغيب ليلة وغاب الهلال
الليلة الثالثة قبل دخول وقت العشاء لانه صلى الله عليه وسلم كان يحلى العشاء
اسقوط القمر الثالثة هل يعمل بالشهادة أم لا (فأجاب) بأن المعمول به في
المسائل الثلاث ما شهدت به البيعة لان الشهادة نزلها الشارع مقولة اليقين وما
قاله السبكي مردود رده عليه جماعة من المتأخرين وليس في العمل بالبيعة
مخالفة اصلاته صلى الله عليه وسلم ووجه ماقلناه أن الشارع لم يعتمد الحساب
بل ألغاه بالكلية بقوله (نحن أمة أمية لانكتب ولا نحسب الشهر هكذا
وهكذا) وقال ابن دقيق العيد الحساب لا يجوز الاعتماد عليه في الصيام اه
والاحتمالات التي ذكرها السبكي بقوله ولان الشاهد قد يشبهه عليه الخ
لا أثر لها شرعا لا يمكن وجودها في غيرها من الشهادات اه (قوله وقبل بلا
علة) أي أن شرط القبول عند عدم علة في السماء لهلال الصوم أو الفطر أو
غيرهما كافي الامداد ولا يشترط فيهم الحرية ولا الدعوى (قوله أن يدعى)
بالبناء للمجهول أو للمعلوم وفاعله ضمير المدعى المفهوم من فعله أي بأن يدعى مدع
على شخص حاضر بان فلانا الغائب له عليك كذا من الدين وقد قال لي اذا
دخل رمضان فأنت وكيلي يقبض هذا الدين ومثل ذلك ما لو ادعى على آخر
دين له عليه مؤجل الى دخول رمضان فيقر بالدين وينكر المدخول (قوله
شاهدان) أي بناء على أنه كان بالسماء علة أو كان القامى يرى ذلك فارتفع
بحكمه انخلاف أو على الرواية التي اختارها في البحر (قوله وقضى) أي وأنه
قضى فهو صنف على شاهد والظاهر أن المراد من القضاء به القضاء ضمنا كما

تقدم لما علمت أن الشهر لا يدخل تحت الحكم (قوله أي جاز) انظروا ان المراد
بالجواز الصحة فلا ينافي الوجوب (قوله لأنه حكاية) فانهم لم يشهدوا بالرؤية
ولا على شهادة غيرهم وانما حكوا رؤيته غيرهم كذا في فتح القدير قلت وكذا
لو شهدوا برؤية غيرهم وأن القاضي تلك المصير أمر الناس بصوم رمضان لأنه
حكاية لفعل القاضي أيضا وليس بحجة بخلاف قضائه ولذا قيد بقوله ووجد
استجماع شرائط الدعوى (قوله نعم الخ) في الذخيرة قال شمس الأئمة الخوافي
الصحيح من مذهب اصحابنا أن الخبر اذا استفاض وتحقق فيما بين أهل البلدة
الأخرى يلزمهم حكم هذه البلدة اهـ ومثله في الشرع نبلاية عن المعنى قلت
ووجه الاستدراك أن هذه الاستفاضة ليس فيها شهادة على قضاء القاضي
ولا على شهادة لكن لما كانت بمنزلة الخبر المتواتر وقد ثبت بها أن تلك البلدة
صاموا يوم كذا لم يزم العمل بها لان البلدة لا تخلو عن حاكم شرعي عادة فلا بد من
أن يكون صومهم مبنيا على حكم حاكمهم الشرعي فكانت تلك الاستفاضة
بمعنى نقل الحكم المذكور وهي أقوى من الشهادة بأن أهل تلك البلدة رأوا
الاهلال وصاموا لانها لا تفيد اليقين فلذا لم تقبل الا اذا كانت على الحكم أو على
شهادة غيرهم لتكون شهادة معتبرة والافهني بمجرد اخبار بخلاف الاستفاضة
فانها تفيد اليقين فلا ينافي ما قبله هذا ما ظهر لي تأمل قال الرحمتي معنى
الاستفاضة ان تأتي من تلك البلدة جماعات متعددون كل منهم يخبر عن أهل
تلك البلدة أنهم صاموا عن رؤية لا مجرد الشيوخ من غير علم عن أشاعه كما
قد تشيع أخبار يتحدث بها سائر أهل البلدة ولا يعلم من أشاعها كما ورد أن في
آخر الزمان يحاس الشيطان بين الجماعة فيتكلم بالكلمة فيمتدون بها ويقولون
لا ندري من قالها فمثل هذا لا ينبغي أن يسمع فضلا عن أن يثبت به حكم اهـ
قلت هو كلام حسن ويشير اليه قول الذخيرة اذا استفاض وتحقق فان التحقق
لا يوجد بمجرد الشيوخ (قوله حيث يجوز) حيثة تقيده أي بان قبله
القاضي في الغم أو في الصحو وهو من يرى ذلك فتح أي بأن كان شافيا أو
يرى قول الطحاوي بقبول شهادته في الصحو اذا جاء من الصحراء أو كان على
مكان مرتفع في المصر وقدمنا ترجمه وما هنا يرجعه أيضا فقد قال في الفتح
في قول الهداية اذا قبل الامام شهادة الواحد وصاموا الخ هكذا الرواية على

الاطلاق (قوله وغم هلال الفطر) الجملة حالية قيد بها لانها محل الخلاف على ما ذكره المصنف (قوله لا يحل) أى الفطر اذا لم ير الهلال قال في الدرر ويعزر ذلك الشاهد أى لظهور كذبه (قوله لكن الخ) استدراك على ما ذكره المصنف من أن خلاف محمد فيما اذا غم هلال الفطر بأن المصريح به في الذخيرة وكذا في المعراج عن المجتبى أن حل الفطر هنا محل وفاق وانما الخلاف فيما اذا لم يغم ولم ير الهلال فعندهما لا يحل الفطر وعند محمد يحل كما قاله شمس الأئمة الحلواني وحرره الشرنبلالي في الامداد قال في غاية البيان وجه قول محمد وهو الاصح أن الفطر ما ثبت بقول الواحد ابتداء بل بناء وتبعا فكم من شئ يثبت ضمنا ولا يثبت قصدا وسئل عنه محمد فقال ثبت الفطر بحكم القاضي لا بقول الواحد يعنى لما حكم في هلال رمضان بقول الواحد ثبت الفطر بناء على ذلك بعد تمام الثلاثين قال شمس الأئمة في شرح السكافي وهو نظير شهادة القابلة على النسب فانها تقبل ثم يفضى ذلك الى استحقاق الميراث والميراث لا يثبت بشهادة القابلة ابتداء اهـ (قوله في الزيلعي الخ) نقله لبيان فائدة لم تعلم من كلام الذخيرة وهي ترجيح عدم حل الفطر ان لم يغم شوال لظهور غلط الشاهد لان الاشبه من ألفاظ الترجيح لكنه مخالف لما علمته من تصحيح غاية البيان لقول محمد بالحل نعم حل في الامداد ما في غاية البيان على قول محمد بالحل اذا غم شوال بناء على تحقق الخلاف الذي نقله المصنف وقد علمت عدمه وحيد بما في غاية البيان في غير محله لانه ترجيح لما هو متفق عليه تأمل (قوله والاضحى كالفطر) أى ذوالحجة كشوال فلا يثبت في الغيم الا برجلين أو رجل وامرأتين وفي الصحيح لا بد من زيادة العدد على ما قدمناه وفي النوادر عن الامام انه كرمضان وصححه في التحفة والاول ظاهر المذهب وصححه في الهداية وشروحا والتبيين فاختلف التصحيح وتأييد الاول بأنه المذهب بمر (قوله لليلة الا تية مطلقا) أى سواء رؤى قبل الزوال أو بعده (قوله واختلاف المطالع) جمع مطلع بكسر اللام موضع الطلوع (قوله ورؤيته نهار الخ) مرفوع عطفا على اختلاف ومعنى عدم اعتبارها أنه لا يثبت بها حكم من وجوب صوم أو فطر فلذا قال في الخانية فلا يصام له ولا يفطر وأعادته وان علم مما قبله ليفيد أن قوله لليلة الا تية لم يثبت بهذه الرؤية بل ثبت

ضرورة كما العدة (قوله على ظاهر المذهب) اعلم ان نفس اختلاف المطالع لا تراخ فيه بمعنى أنه قد يكون بين البلدتين بعد بحيث يطالع الهلال ليلة كذا في احدى البلدتين دون الأخرى وكذا مطالع الشمس لان انفصال الهلال عن شعاع الشمس يختلف باختلاف الأقطار حتى اذا زالت الشمس في المشرق لا يلزم ان تزول في المغرب وكذا طلوع الفجر وغروب الشمس بل كلما تحركت الشمس درجة فتلك طلوع فجر لقوم وطلوع شمس لا آخرين وغروب لبعض ونصف ليل لغيرهم كافي الزيلعي وقدر البعد الذي تختلف فيه المطالع مسيرة شهر فأكثر على ما في القهستاني عن الجواهر اه وفي شرح المنهاج للرملي وقد نبه التاج التبريزي على أن اختلاف المطالع لا يمكن في أقل من أربعة وعشرين فرسخا وأنتى بها الواك والوجه أنها تحديدية كما أنتى به أيضا اه فلعقظ وانما الخلاف في اعتبار اختلاف المطالع بمعنى أنه هل يجب على كل قوم اعتبار مطالعهم ولا يلزم أحدا العمل بمطالع غيره أم لا يعتبر اختلافها بل يجب العمل بالاسبق رؤوية حتى لو رؤى في المشرق ليلة الجمعة وفي المغرب ليلة السبت وجب على أهل المغرب العمل بما رآه أهل المشرق فقبل بالاول واعتمده الزيلعي وصاحب الفيض وهو الصحيح عند الشافعية لان كل قوم مخاطبون بما عندهم كما في أوقات الصلاة وأيده في المرز بما مر من عدم وجوب العشاء والوتر على فاقد وقتها وظاهر الرواية الثاني وهو المتمد عندما وعند المالكية والحنابلة لتعلق الخطاب عاما بمطلق الرؤية في حديث صوموا لرؤيته بخلاف أوقات الصلوات يعني أن اختلاف المطالع انما لم يعتبر في الصوم لتعلقه بمطابق الرؤية بخلاف أوقات الصلوات فانه يلزم كل قوم العمل بما عندهم (قوله فيلزم) فاعله ضمير يعود الى ثبوت الهلال أي هلال الصوم أو الفطر وأهل المشرق مفعوله أو مجهول والثائب أهل (قوله بطريق موجب) كأن يتحمل اثنان الشهادة أو يشهدا على حكم القاضي أو يستفيض الخبر بخلاف ما اذا أخبرا أن أهل بلدة كذا رأوه لانه حكاية حيثئذ (قوله كما مر) أي عند قوله شهدا انه شهد حيثئذ اه المقصود من ابن عابدين (ولو) رأى مكاف هلال رمضان أو الفطر ورد قوله بدليل شرعي بان كان فاسقا مثلا صام وجوبا وقيل ندبا فان أفطر قضى فقط فبهما أي

هلال رمضان والقطر أما عدم الكفارة في هلال رمضان فلتشبهه الرد
 وأما في هلال القطر فليكونه يوم عيد عنده كما في النهر وغيره والراجح عدم
 الكفارة إن أظفر قبل فرد لشهادته لأن ساراه يحتمل أن يكون خيالا لا هلالا
 فقد روى أن سيدنا عمر رضي الله تعالى عنه أمر الذي قال رأيت الهلال
 أن يمسح حاجبيه بالله ثم قال له أين الهلال فقال فقدته فقال شعرة قامت
 بين حاجبيك لحيتها هلالا وهذا تعليل لعدم وجوب الكفارة في هلال
 رمضان أما في هلال شوال فعدم لزوم الكفارة لكونه يوم عيد عنده كما مر
 وأما لو أظفر في هلال رمضان بعد قبول شهادته فوجب الكفارة عليه بلا خلاف
 إذا كان عدلا وعلى الأصح لو كان فاسقا لأنه يوم صوم الناس كذا في كتب
 المذهب **﴿ تنبيه ﴾** لا يصام يوم الشك وهو ما يلي التاسع والعشرين من
 شعبان إلا نقلا ويكره غيره ولو صامه المقيم لوجب آخر كره تنزيها وينقع عنه
 أي عن الواجب في الأصح إن لم يظهر رمضان فأن ظهرت فمن رمضان
 وإن كان مسافرا ونوى فيه واجبا آخر لم يكره لأن أداء رمضان غير واجب
 عليه ويقع عما نوى وإن بان أنه من رمضان وعند محمد وأبي يوسف يكره
 كالتيم ويجزئ عن رمضان إن بان أنه منه ولو جزم أن يكون من رمضان
 كره تحريما لتشبهه بأهل الكتاب لأنهم زادوا في صومهم اهـ **﴿ لمخصم ﴾**
 تنوير الابصار وشرحها وحاشيتها وعبارة الاله لامة محمد مثلا مسكين بعد
 قول الكافر (ولا يصام يوم الشك إلا تطوعا) والشك ما استوى فيه طرف
 العلم والجهل وذابان غم هلال رمضان في اليوم التاسع والعشرين من شعبان
 فتوقع الشك في اليوم الثلاثين أنه من شعبان أو من رمضان وهذه المسئلة على
 وجوه **﴿ أحدها ﴾** أن ينوى صوم رمضان وهو مكروه يعني تحريما ثم إن
 ظهر أن اليوم من رمضان يجوزته أي لأنه شهد الشهر وصله وإن ظهر أنه
 من شعبان كان تطوعا وإن أظفر لم يقضه **﴿ ثانيها ﴾** أن ينوى عن واجب
 آخر وهو مكروه أيضا يعني تنزيها ثم إن ظهر أنه من رمضان يجوزته أي
 لوجود أصل التية وإن ظهر أنه من شعبان قبل يكون تطوعا وقبل أجزاء
 عن الذي نواه وهو الأصح **﴿ ثالثها ﴾** أن ينوى التطوع وهو غير مكروه
 وعند البعض مكروه **﴿ رابعها ﴾** أن يتردد في أصل التية بأن ينوى أن

يصوم غدا ان كان من رمضان ولا يصوم ان كان من شعبان وفي هذا الوجه
 لا يكون صائما أى لعدم الجزم في العزيمة **خامسها** أن يتردد في وصف
 النية بأن ينوي ان كان غدا من رمضان أن يصوم عنه وان كان من شعبان
 فمن واجب آخر وهذا مكروه ثم أن ظهر أنه من رمضان أجزاء أى لوجود
 الجزم في أصل النية وان ظهر أنه من شعبان لا يجزئه عن واجب آخر أى
 لعدم الجزم به ويكون تطوعا **سادسها** أن ينوي عن رمضان ان كان
 غدا منه وعن التطوع ان كان من شعبان وهذا مكروه أيضا أى تنزيها ثم
 ان ظهر أنه من رمضان أجزاء عنه وان ظهر أنه من شعبان جاز عن النقل
هـ ببعض تصرف تأمل **وقالت المالكية** يكره صوم يوم الشك لاحتياط
 به من رمضان على المعتمد وقيل يحرم قال العارف الشعرائي في كتابه كشف
 المغمة وكان صلى الله عليه وسلم ينهي عن صوم يوم الشك وكان عمارة
 رضى الله عنه يقول من صام هذا اليوم فقد عصى أبا القاسم صلى الله عليه
 وسلم وكان ابن مسعود وابن عمر رضى الله عنهما يأمران بفطر يوم الشك
 حتى كان ابن مسعود يقول لأن أفطر يوما من رمضان ثم أقضيه أحب اليّ
 من أن أزيد فيه يوما ليس منه **هـ** وهو يوم ثلاثين من شعبان ان كانت
 السماء مغيمة وعلى كل لا يجزئ عن رمضان لعدم استناد النية لامر شرعى
(أقول) لا وجه للشك حيث لم ير الهلال ولم تكمل العدة لانه أمورون
 حينئذ بعدم الصيام وكذا يقال فيما يأتي عن الشافعية **(ويؤذن)** في
 صياحه للتطوع والقضاء والنذر والعادة **وقالت الشافعية** يوم الشك هو
 يوم الثلاثين من شعبان الذي أشيع فيه برؤية الهلال أو يشهد بها عدد ترد
 شهادتهم كصبيان أو نساء أو عبيد أو فسقة أو كافر ويحرم صومه على المعتمد
 وقيل يكره ولا يجزئ صومه عن رمضان ان تبين أنه منه لعدم استناد النية
 الى أمر شرعى وقد علمت أنه لا داعى للشك ومحل حرمة الصوم وعدم
 اجزائه عن رمضان ان لم يعتقد أو يظن صدق من أخبره برؤية الهلال من
 الصبيان ونحوهم فان اعتقد صدق من ذكره وجب عليه الصوم وأجزأه
 عن رمضان ان تبين أنه منه وان ظن صدقه جاز الصوم وأجزأه عن
 رمضان ان تبين أنه منه وحينئذ لا يكون يوم شك بالنسبة له لأنه باعتقاد

صدقه أو ظنه زال الشك عنه فالأحكام ثلاثة ويؤذن في صوم ذلك اليوم إذا وافق عادة له كأن كان يسرد الصوم أو يصوم يوما ويفطر يوما أو الاثنين والخميس مثلا فوافق صومه ذلك اليوم وله صيامه أيضا عن قضاء أو نذر كذا في كتب المذهب ﴿وقالت الحنابلة﴾ يوم الشك هو يوم الاثنين ويكره صومه إن كانت السماء صحوا ويجب إن كان بها غيم أو قتر أو دخان أو نحو ذلك وعلى كل يجرئ عن رمضان إن نواه وتبينت رمضانته والله سبحانه وتعالى أعلم وصلى الله تعالى على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم

﴿بيان ما يكون به ثبوت الصيام والافطار عند السادة المالكية
منهم الله تعالى الحظ الاوفر في دار القرار﴾

وحاصل ما قاله السادة المالكية أن صيام شهر رمضان يثبت برؤية شاهدين عدلين الهلال ولو لم يحكم به حاكم ولا فرق في رؤيتهم ما بين كون السماء مصحبة أم لا كانت البلدة صغيرة أو كبيرة نظرا لجهة واحدة أم لا بشرط تقاربهما ولا يعتبر اختلاف المطالع عندهم أي المالكية كالحنفية والحنبلية واعتبره الشافعية كما مر ويأتي (و) لو أقر العدلان شهادتهما بدون رفع للقاضي إلى طلوع الفجر بطلت شهادتهما * والعدالة هي المحافظة على تأدية المهورات والبعث عن المنهيات فلا يعتمد برؤية عدل واحد ولو كان السلطان أو القاضي ولو مثل سيدنا عمر بن عبد العزيز في العدالة ولا به وبأمرأتين ومعنى كونه لا يعتمد برؤيته من ذكر أنه لا يصوم من لم يره بقوله ولو صدقه ولو كان من أهله وأما هو فيلزمه الصوم فلوطن أنه لا يلزمه الصوم لكونه لم يثبت الصوم بقوله وأفطر متاولا لزمه القضاء والكفارة لأنه تأويل بعيد ومحل كون غيره لا يصوم برؤيته إن كان هناك من يعنى بأمر الهلال كصروا لا ثبت الصوم برؤيته ووجب على غيره حينئذ ولو كان ذلك الرائي عبدا أو امرأة فلو أفطر الجماعة الذين لا اعتماء لهم بالحلال مع رؤية العدل الواحد له وجبت عليهم الكفارة لأن العدل الواحد صار في حقهم كالعدين وهذا بخلاف انفراد برؤية هلال شوال فإنه لا يجوز له أن

بتعاطي مفطرا لما فيه من تعريض نفسه للتهمة على الاستخفاف بحرمات الله تعالى ولو كان في محل يأمن فيه بحسب اعتقاده من اطلاع الناس عليه لانه ربما يطلع عليه من حيث لا يشعر الا أن يقارن ذلك مبيع للفطر من مرض أو حيض أو سفر أو نحو ذلك فيجب عليه الفطر ظاهرا كما يجب عليه الفطر بالنية عند عدم العذر وهذا كله زيادة محافظة على العرض والا فالرؤى أنه عدل (وان ثبت) شهر رمضان برؤية عدلين ولم ير هلال شوال لغيرهما بعد تمام ثلاثين يوما من رؤية العدلين حال كون السماء صحو أو لا غيم عليها كذبا أي العدلان في شهادتهما برؤية هلال رمضان لاستحالة كون الشهر واحدا وثلاثين يوما وصم اليوم الحادى والثلاثون وجوبا وان ادعى برؤية هلال شوال ليلة الحادى والثلاثين لم تقبل شهادتهما لانهما فيها بالكذب لامضاء الشهادة الاولى (فان) رآه غيرهما أو كانت السماء مغيمية لا يكذبان (ويثبت شوال) بكمال رمضان أو برؤية غيرهما (ومثل العدلين) ما زاد عليهم ولم يباغ عدد المستفيضة في التكذيب بالشرطين المذكورين والمستفيضة لا يتأتى فيها ذلك وان فرض دل على عدم استفاضتهم فكذبون أيضا (ولا تافق) شهادة شاهد أوله لشهادة آخر آخره على الصحيح وفائدة عدم التلفيق أنه اذا كان بين الاول والثاني ثلاثون يوما حرم الفطر ولا يجب قضاء اليوم الاول وأولى لو كان بينهما تسعة وعشرون وفائدة التلفيق أنه لو كان بينهما ثلاثون يوما وجب الفطر لاتفاق شهادتهما على مضي الشهر بضم الاول للثاني ولا يلزم القضاء لان الشهر قد يكون تسعة وعشرين (ولو كان) بين الرؤيتين تسعة وعشرون يوما وجب قضاء اليوم الاول لان شهادة الثاني مصادقة للاول اذا لا يمكن رؤيته بعد ثمانية وعشرين يوما ولم يحز الفطر لعدم اتفاقهما على التمام لان شهادة الاول لا توجب كون هذا اليوم من شوال لجواز كون الشهر كاملا • وان حكم حاكم يرى ثبوت رمضان برؤية عدل واحد كالشافعي لا يلزم الصوم المالكية على الراجح بناء على كون حكم الحاكم لا يدخل العبادات وقال ابن رشد القفصى يلزمه بناء على كون حكمه يدخلها • ورؤية الهلال نهارا وان قبل الزوال للقبالة • أو برؤية جماعة مستفيضة • بحيث يفيد خبرهم

العلم ومثله الظن القريب من العلم كما في التوضيح ولو خسة اذا أفاد خبرهم
 ذلك كما أفاده الامام العدوي في حاشية الخرشى بشرط أن لا يكونوا كلهم
 عبدا أو نساء أو البعض عبدا والبعض نساء والا فلا يصحكتني بهم كما
 لا يصحكتني بأقل من خسة ويجب على العدل ومن يرجو العدالة أن يرفع
 أمره للقاضي اذا رأى الهلال وأما غيرهما فيستحب الرفع على المعتد لفتح
 باب الشهادة • ولا يعول على قول أهل الميقات ان الهلال موجود ولكنه
 لا يرى لان الشارع انما يعول على الرؤية لا على الوجود قال صلى الله عليه
 وسلم الشهر تسعة وعشرون فلا تصوموا حتى تروا الهلال ولا تفتروا حتى
 تروه فان غم عليكم فاقدروا له وفي روايه فأكلوا عدة شعبان (قوله
 الشهر تسعة وعشرون) أى قد يكون كذلك وقوله فاقدروا له بضم الهمزة
 وكسرها وهمزته همزة وصل أى فاتممه ثلاثين فهذه الرواية مفسرة للأخرى
 قال تعالى قد جعل الله لكل شئ قدرا أى تماما ولام له صلة مثل ردف لكم
 أو بكال شعبان ثلاثين يوما ان لم ير الهلال • ولو توالى الغيم شهورا
 متعددة على ما قاله التتائي والرماسى والمنقراوى وحري عليه العدوى في حاشية
 الخرشى فهو المعتد خلافا للاجهورى حيث قال يقيّد القول بكال شعبان
 بما اذا لم يتوال قبله أربعة على الكمال والاجعل شعبان ناقصا لانه لا يتوالى
 خمسة أشهر على الكمال كما لا يتوالى أربعة على النقص عند معظم أهل
 الميقات ورد العدوى في حاشية الخرشى وقال لا يلتفت الى كلام أهل
 الميقات وفي الطراز عن الامام مالك رضى الله تعالى عنه يكملون عدة الجميع
 حتى يظهر خلافه اتباعا للحديث ويقضون ان تبين لهم خلاف ما علموا عليه
 أى كما اذا تبين أن شعبان تسعة وعشرون وأن رمضان كامل فانهم
 يقضون يوما واذا تبين نقص رجب وشعبان وكما قال رمضان قضا يومين
 • كما ثبت رمضان برؤية العدلين أو الجماعة المستفيضة أو بكال شعبان
 أو برؤية منفرد بعمل لا يعتنى فيه بأمر الهلال يثبت بنقل عدلين أو جماعة
 مستفيضة عن عدلين أو عن جماعة مستفيضة لكن ان كان عن رؤية
 العدلين فلا بد أن ينقل عن كل واحد اثنين وان كان عن حكم الحاكم أو عن
 الثبوت عند الحاكم وان لم يحكم أو عن الجماعة المستفيضة بكتفى ولو بواحد

ولو جعل يعنى فيه بأمر الهلال وكذلك يثبت برؤية الفاتر موقودة حيث كانت لا توقد الا بعد الثبوت الشرعى كما يقع بمصر • وكذا سماع المدافع فانها لا تضرب اذ ذلك الا بعد الثبوت الشرعى قاله النفرأوى وغيره • وما يثبت به الصيام يثبت به الفطر غير انه لا يثبت أى هلال شوال برؤية عدل واحد ولو جعل لا يعنى فيه بأمر الهلال كما أفاده النفرأوى وغيره • ولا يثبت الصوم بأخبار النبي صلى الله تعالى عليه وعلى آله وسلم في النوم شخصاً بأن غداً من رمضان لا في حق الرائى ولا غيره اجماعاً لان الفائم لا ضبط عنده لا لشك في الرؤيا • ولا يعول على قول منجم ولا حاسب لا في صيام ولا افطار لا في حقهم ولا في حق غيرهم ولو وقع في القلب صدقهم لانهم لا يأمورون بتكذيبهم اذ ذلك ليس من الطرق الشرعية كما أفاده أئمة المذهب وعبارة عبد الباقي عند قول سيدى خليل (لا يمنجم) أى لا يثبت رمضان بحساب منجم في حق غيره وحق نفسه ولو وقع في القلب صدقه لأمر الشارع بتكذيبه وهو الذى يحسب قوس الهلال ونوره وقيل هو الذى يرى أن أول الشهر طلوع نجم معلوم والحاسب الذى يحسب سير الشمس والقمر وعلى كل لا يصوم أحد بقوله ولا يعتمد هو في تقويمه على ذلك وحرمة تصديقه لقوله تعالى (قل لا يعلم من في السموات والارض الغيب الا الله) والخبر (من صدق كاهنا أو عرافاً أو منجماً فقد كفر بما أنزل على محمد) صلى الله عليه وسلم اه وعبارة العارف الخرشى لا يثبت صيام رمضان بقول منجم لا في حق غيره ولا في حقه لان صاحب الشرع حصر الثبوت في الرؤية أو الشهادة أو كمال العدد فلم يخبر بزيادة على ذلك فاذا قال المنجم مثلاً الشهر ناقص أو زائد لم يلتفت الى قوله ولا الى حسابه وقع في القلب صدقه زام لا اه ونحوه في سائر كتب المذهب قال الامام العسوى (قوله لا يمنجم) هو الحاسب الذى يحسب قوس الهلال ونوره والكاهن هو الذى يخبر عن الامور المستقبلية والعراف هو الذى يخبر عن الامور الماضية أو المسروقة أو الضال أو نحو ذلك اه ويأتى لذلك مزيد في الكلام عليه عند السادة الشافعية لان هذا المبحث هو المقصود باعمال هذه الرسالة كما مر التبيه عليه فترقب (قال

العلامة العدوي) في حاشية الولي الخرشى نقلا عن الامام الناصر القاف رحمة
الله تعالى الجميع اذا رأينا الهلال ليلة احدى وثلاثين كبيرا مرتفعا ولم يغيب
الا عند العشاء وقد كان لم ير ليلة الثلاثين فهو ابن ليلة واحدة ولا يعتبر كبره
والا ارتفاعه اه ومصداقه مارواه البخاري في تاريخه عن طلحة بن حدر
مرنوعا من اشراط الساعة أن يرى الهلال يقولون ابن ليلتين وفي دقائق أول
الهي شرح المنتهى للسادة الحنبلية والهلال يختلف في الكبر والصغر والعلو
والانخفاض وقربه من الشمس اختلافا شديدا لا ينصبط فجب طرحه والعمل
بما عول الشارع عليه وروى الحديث المذكور وفي كشف الغمة للعارف
الشعراني وكان عمر رضي الله عنه يقول ان الالهة بعضها أعظم من بعض
فاذا رأيت الهلال نهارا بعد الزوال آخر يوم من رمضان فلا تفطر واحتى
يشهد رجلان ذوا عدل منكم أنهما أهلاه بالامس واذا رأيتوه قبل الزوال
لتمام ثلاثين فافطروا اه ويأتي ذلك في عبارة شرح المنهج (اذا عرفت ذلك)
ازددت علما بخطأ أهل غالب القرى في غالب السنين حيث يبيتون الفطر ليلة
الثلاثين من رمضان ويصجون مفطرين * من غير أن يرى الهلال ولم تكمل
العدة ويغري بعضهم بعضا على الفطر واذا نهاهم مؤمن عارف بأن ذلك الفعل
الصادر منهم ضلال مبين * وخطأ واضح مخالف لاجماع أئمة المسلمين * عن
ارتكاب هذا الجهل الذي فيه هتك حرمة الشهر الشريف وصياح معالم الدين
وأمرهم بالعمل بحديث النبي صلى الله تعالى عليه وعلى آله وسلم والافتداء
بفعله وفعل أصحابه وفعل وقول الأئمة المجتهدين * قاموا عليه بالسنة حداد
كأنه جرعه المهل الذي يقلى في بطونهم مع الغسلين * ويقولون النتيجة مقدمة على
ذلك كله ولا تسمع ما تقول ولو كنت سيد المرسلين * ولا شك ان هذا كفر على
ما أتى به القدوة ابن حجر في كتابه الاعلام بقواطع الاسلام يحشرون به مع ابليس
العين * واذا رأوا الهلال ليلة الحادي والثلاثين صاروا يصفقون ويرقصون
ويقولون ظهر أن الحق معنا وهذا الهلال كبير ابن ليلتين * ومن اليديهي أن سبب
ذلك مركب جهل واضح * ينادى على مرتكبيه بالثبور وعظيم الغصاع لما علمت
من ان المعول عليه في الصيام والانظار * رؤية الهلال أو كمال العدد كما هو شرعية
السيد المختار * وأنه يحرم تصديق الحاسب ونحوه عن يدعي علم الغيب الذي استأثر

بهرب العالمين * فلا يعول على النتائج ولا كبر الهلال ولا صغره في صيام ولا افطار
 وذا باجماع من له المقال من الاولين والآخرين * وعلى فرض أن الشهر أقبل
 من منذ يومين * وان الهلال كبير ابن أكثر من ايلتين * ولكن لم يعلم ذلك الا في
 الحال * فلا يدفع الجرم والاثم عن هؤلاء الجهال * لان وقت قدومهم على ارتكاب
 هذه السيئات * لم يكونوا عالمين بأن الشهر هل يطريق شرعى يعول عليه في هذه
 المسئلة حتى ترفع عنهم الحسرات * بل قدموا على مخالفة قول وفعل صاحب الشريعة
 الصادق المأمون * واصحابه والسلف الصالح الذين هم بهديه يتمسكون * وصلى
 الله تعالى على المنزل عليه قل هذه سبيلي أدعوا الى الله على بصيرة أنا ومن اتبعنى
 وسلم وعلى اله وكل من اهتدى بهذاه

﴿ بيان ما به ثبوت الصيام والافطار * عند
 السادة الشافعية زكاهم الغفار ﴾

قال في المنهاج وشرحه لشيخ الاسلام (يجب صوم رمضان بكامل شعبان ثلاثين)
 يوما (أورؤية الهلال) في حق من رآه وان كان فاسقا (أو ثبوتها) أى الرؤية
 في حق من لم يره (بعدل شهادة) لخبر البخارى صوموا لرؤيته وافطروا لرؤيته فان
 غم عليكم فاكلوا عدة شعبان ثلاثين واقول ابن عمر اخبرت النبي صلى الله عليه وسلم
 أنى رأيت الهلال فصام وأمر الناس بصيامه رواه أبو داود وصححه ابن حبان ولما
 روى الترمذى وغيره ان اعرابيا شهد عند النبي صلى الله عليه وسلم برؤيته فامر الناس
 بصيامه والمعنى أى السبب في ثبوته بالواحد الاحتياط للصوم وخرج بعدل
 الشهادة غير العدل وعدل الرواية فلا يكفي فاسق وعبد وامرأة رصع في
 الجوع انه لا تشترط العدالة الباطنة وهى التى يرجع فيها الى قول المذكورين
 واستشكل بان الصحيح انها شهادة لا رواية ويحاجب بانه اغتفر فيه ذلك كما اغتفر
 فيه الاكتفاء بعدل للاحتياط وهى شهادة حسبة قالت طائفة منهم البغوى ويجب
 الصوم أيضا يعنى كما وجب بالطرق الثلاثة المتقدمة على من أخبره موثوق به
 يعنى عند الخبر بالفتح بالرؤية اذا اعتقد صدقه وان لم يذكره عند القاضي ويكفى
 في الشهادة أشهد انى رأيت الهلال خلافا لابن أبى الدم ومحل ثبوت رمضان
 بعدل في الصوم وتوابعه كصلاة التراويح لافى غيرها كدين مؤجل به ووقوع

طلاق وعتق معلقين به قال الاسنوي الا ان يتعلق بالشاهد لاعترافه قتل وما
 صحوه من نبوته بعدل خلاف مذهب الشافعي فانه رجع عنه في الام وقال
 لا يجوز فيه الا شاهد ان واجيب بان رجوعه انما كان بالقياس اى على بقية
 انواع الشهادات لما ثبت عنده في ذلك خبر كما يدل له كلامه في مختصر المزني
 وقد ثبت انه صلى الله عليه وسلم قبل شهادة كل من ابن عمر والاعرابي وحده (واذا
 صحتها) اى برؤية عدل او عدلين كما فهم بالاولى (ثلاثين افطرا) وان لم تر الهلال
 بعدها ولم يكن غيم لان الشهر يتم بمضى ثلاثين ولا يرد لزوم الافطار بواحد لان
 الشيء يثبت ضمنا بما لا يثبت به مقصودا (وان رؤى) الهلال (بمحل لم يحكمه
 محلا قريبا) منه (وهو) يحصل (باتحاد المطلاع) بخلاف البعيد عنه وهو يحصل
 باختلاف المطلاع او بالشك فيه كما صرح به في الروضة كاصلها لا بمسافة القصر
 خلافا للرافعي قياسا على طلوع الفجر والشمس وغروبها وان امر الهلال
 لاتعلق له بمسافة القصر لكن قال الامام اعتبار المطلاع يجوز الى حساب وتحكيم
 المنجمين وقواعد الشرع تآى ذلك بخلاف مسافة القصر التي علق بها الشارع
 كثيرا من الاحكام والامر كما قال (فلو سافر الى) محل (بعيد من محل رؤيته
 وافق أهله في الصوم آخر اقلوعيد) قبل سفره (ثم أدركه) بعده (امسك) معهم
 وان تم العدد ثلاثين لانه صار منهم (أو بعكسه) بان سافر من البعيد الى محل الرؤية
 (عيد) معهم سواء اصام ثمانية وعشرين بان كان رمضان عندهم ناقصا فوقع
 عيده معهم تاسع وعشرين من صومه اى المتأخر ابتداءه عن ابتداء صومهم
 بيوم ام صام تسعة وعشرين بان كان رمضان تاما عندهم اى وقد تأخر ابتداء
 صومه (وقضى يوما ان صام ثمانية وعشرين) يوما لان الشهر لا يكون كذلك
 فان صامه تسعة وعشرين فلا قضاء لان الشهر يكون كذلك (ولا أثر رؤيته)
 اى الهلال (نهارا) فلورؤى فيه يوم الثلاثين ولو قبل الزوال لم تغطر ان كان
 في ثلاثي رمضان ولا تمسك ان كان في ثلاثي شعبان فعن شقيق بن سلمة جاءنا
 كتاب عمر بن الخطابين ان الالهة بعضها أكبر من بعض فاذا رأيت الهلال نهارا
 فلا تغطروا حتى يشهد شاهد ان انهما رأياه بالامس رواه المدارقطني والبيهقي
 باسناد صحيح وخانقين بخاء معجمة ونون ثم قاف مكسورين بلفظ بالعراق قريبة
 من بغداد اه (قوله بكال شعبان ثلاثين الخ) فهم من كلامه عدم وجوبه بقول

المنجم بل لا يجوز نعم له ان يعمل بحسابه ويجزئه عن فرضه على المعتمد ولن
 وقع في المجموع عدم اجزائه عنه والحاسب وهو من يعتمد منازل القمر وتقدير
 سيره في معنى المنجم وهو من يرى ان اول الشهر طلوع النجم القلاني اه شرح
 العلامة الرملي ويرد على قوله نعم له ان يعمل بحسابه انخ ان قواعد الشرع
 تأتي ذلك كما هو نص الامام الذي نقله الشارح حيث قال لكن قال الامام اعتبار
 المطالع يحوج الى حساب وتحكيم المنجمين وقواعد الشرع تأتي ذلك اه ولذا
 كتب الامام الرشيدي عليه مانصه قوله نعم له ان يعمل بحسابه أي المال على
 وجود الشهر وان دل على عدم امكان الرؤية كما هو ممرح به في كلام والده
 وهو في غاية الاشكال لان الشارع انما اوجب علينا الصوم بالرؤية لا بوجود
 الشهر ويلزم عليه أنه اذا دخل الشهر في اثناء النهار انه يجب الامساك من
 وقت دخوله ولا أظن الاصحاب يوافقون على ذلك وقد بسطت القول على ذلك
 في غير هذا المجل اه وقوله ويجزئه عن فرضه على المعتمد الذي اعتمده في شرح
 الارشاد عدم الاجزاء ونصه ولا يجوز اعتماد قول منجم ولا حاسب وان عملا
 بحساب أنفسهما لم يجزئهما عن فرضهما على المعتمد وان صوب جمع خلافه
 اه ويأتي النص عن والده بان الشارع الغى الحساب بالكفاية واجماع المجتهدين
 عليه فالحق ما في المجموع ونحوه من عدم الاجزاء موافقة لقول وفعل صاحب
 الشريعة صلى الله تعالى عليه وعلى آله وسلم واصحابه وقواعد الشريعة واجماع
 المجتهدين * فالذي يتحصل من السابق والملاحق انه لا يعول على حساب ولا
 تنجيم لاني صيام ولا افطار * ولو بالنسبة لنفس الحاسب والمنجم ولا بد في صحة
 ذلك من رؤية الهلال أو كمال العدد وقوف مع الشريعة الواردة عن باعث
 المختار * وصريح قوله صلى الله عليه وسلم صوموا لرؤيته وافطروا لرؤيته
 الحديث خلافا لمن زعم ان الحديث المذكور لا يدل على اناطة ثبوت صحة
 الصوم والافطار برؤية الهلال وقال المقصود العلم أو الظن بدخول الشهر أو
 خروجه وغفل عن كون الشارع لم يجعل الحساب ولا التنجيم طريقا معولا
 عليه في حصول العلم أو الظن بدخول الشهر أو خروجه حتى يصح الصيام
 أو الافطار حيث بل نص صلى الله عليه وسلم على الغائه أي الحساب بالكفاية
 كما سيأتي * وكيف يتخيل ان هذا الحديث لادلالة فيه على تعليق ثبوت صحة

الصوم والفطر على رؤية الهلال مع أن دلالة على ذلك من البديهيات ولو كان
 المتصور العلم أو الظن بدخول الشهر أو خروجه كما زعم ذلك القائل لقائل
 صلى الله عليه وسلم صوموا لعلمكم أو ظنكم بدخول الشهر أو خروجه مثلا
 على أنه لو كان الحديث يدل على وجوب الصوم أو الفطر من غير رؤية
 الهلال لقدم عليه فعله صلى الله عليه وسلم إذ من المعلوم أن دلالة الفعل أقوى
 من دلالة القول والتأخير ينسخ المتقدم وبرهان ذلك إجماع الصحابة والأئمة
 على تعليق ثبوت صحة الصوم والفطر برؤية الهلال وحسبك في الموضوع
 قوله تعالى (قل لا يعلم من في السموات والأرض الغيب إلا الله) وقوله صلى
 الله تعالى عليه وسلم (من صدق كاهنا أو عزافا أو منجما فقد كفر بما أنزل على
 محمد) صلى الله عليه وسلم وقول العلامة الطيبي في تفسيره عن السيدة
 عائشة رضي الله تعالى عنها أنها قالت من زعم أنه يعلم ما في غد فقد أعظم على
 الله الفرية والله تعالى يقول قل لا يعلم من في السموات والأرض الغيب إلا
 الله اه ولذا قال عند قوله تعالى ويتعلمون ما يضرهم الآية مانصه ويحرم
 تعلم أو تعلم الكهانة والتنجيم اه وقال في روح البيان عند الكلام على هذه
 الآية مانصه ومن أحاديث المصايح من اقتبس علما من النجوم اقتبس شعبة
 من النصارى اه (فإن قلت) قد نصوا في المذهب على وجوب الصوم على من
 صدق غير العدل إذا أخبره رأى الهلال فهل يقاس عليه وجوب ثبوت
 الصوم على من أخبره الحاسب بدخول الشهر أو خروجه عند فقد رؤية
 الهلال (قلنا) لا إذ هو قياس مع الفارق الجلي وذلك أن وجوب الصوم على
 من أخبره غير العدل بأنه رأى الهلال إنما هو لاستناده إلى الطريق الشرعي
 وهو رؤية الهلال من الغير بخلاف المستند لقول الحاسب فإنه ركن إلى الطريق
 غير شرعي لما علمت أن العمل بالحساب تأباه قواعد الشرع (فإن قلت) يزداد
 الرؤية ولو حكما ليدخل الحساب (قلنا) هي إرادة مخالفة لإرادة وفعل رسول
 الله صلى الله عليه وسلم وإجماع الصحابة والأئمة المجتهدين فأين تذهبون *
 (قوله أو رؤية الهلال) أي لا بواسطة نحو امرأة ولا عبرة برؤية يانام له صلى
 الله عليه وسلم قائله أن غدا من رمضان أو نحوه من سائر المراتي لأن النائم
 لا يضبط وإن كانت الرؤية حقا وثبت أيضا بالاجتهاد في حق الأسير ونحوه

لامطلقاً ولا يجوز اعتماد قول منجم ولا حاسب نعم لهما أن يعمل بحسابهما
ويجزئهما عن فرضهما على المعتد ويجب على غيرهما إذا اعتقد صدقهما
ويجوز اعتماد ما اعتيد من ايقاد القناديل بالنار أول ليلة من رمضان وليلة
أول شوال إذ المدار على حصول الاعتقاد الجازم فلوقى اعتماداً على رؤية
القناديل ثم اطفئت في أثناء الليل ثم بان نهاراً دخول رمضان فإن لم يعلم باطفائها
إلا بالنهار فنيته صحيحة وصومه صحيح وإن علم بذلك لـلا فإن علم أن اطفائها
ليس للشك في دخول رمضان أو تبين دخوله لم يضره اطفائها وإن علم أنه لذلك
أو شك بطات نيته ومثل ذلك سماع طبل أو دف جرت العادة بضرهما أول
ليلة من شوال ولو دل الحساب القطعي على عدم إمكان الرؤية ففيه
اضطراب للتأخيرين والراجح العمل بشهادة البيعة ولو شهدا أثناء رمضان
برؤية متقدمة قبلاً خلافاً للزركشي ولو رجح الشاهد بعد شهادته عن
شهادته وبعد صوم الناس لم يؤثر ذلك وكذا لو رجح الحاكم عن حكمه فإنه
لا يؤثر ما رموى وقد علمت ما في قوله نعم لهما أن يعمل بحسابهما وقوله ويجب
على غيرهما إذا اعتقد صدقهما ويأتي له مزيد وما يتناقض هذا القول أعني
وجوب العمل على غير الحاسب والمنجم إذا صدقهما قوله في صدر القولة أي
لا بواسطة نحو مرآة أي لا يثبت الشهر إذا روى الهلال بواسطة مرآة
ونحوها ولو وقع التصديق بدخول الشهر أو خروجه مع أنه لا فارق بين
التصديق المرتب على الحساب والتصديق المرتب على رؤية الهلال بواسطة
نحو مرآة بل رؤية الهلال بذلك أقوى كما لا يخفى وكذلك أخبار النبي صلى
الله عليه وسلم شخصاً في النوم إن غدا من رمضان فإنه يقع به في القلب
صدق ما دلت عليه الرؤيا أقوى وأتم من أخبار الحاسب (فإن قلت) المانع
من اعتبار التصديق المرتب على رؤية الهلال بنحو مرآة والتصديق المرتب
على أخبار النبي صلى الله عليه وسلم النائم حصول التخليط وعدم الضبط كما
قالوا والحساب ليس فيه ذلك (قلنا) ذلك خلاف السديد بل الأمر بالعكس
لا سيما وقد قال صلى الله عليه وسلم رؤيا المسلم الصالح جزء من سبعين جزءاً
من النبوة رواه ابن ماجه عن أبي سعيد الخدري بإسناد صحيح وقال صلى الله
عليه وسلم نحن أمة أمية لانكتب ولا نحسب الشهر هكذا وهكذا يعني مرة

تسعا وعشرين يوما ومرة ثلاثين ويأتي لهذا الحديث زيادة ايضاح ان شاء الله
 تعالى فقد علمت من أقوال النبي صلى الله تعالى عليه وعلى آله وسلم
 صحة ما دلت عليه الرؤيا وبطلان التعويل على الحساب وقد نصوا على ان
 الصوم ومثله الاقطار لا يثبت بأخبار النبي صلى الله عليه وسلم الناتج بدخول
 الشهر أو خروجه بالاجماع مع أن الرأي قد يصدق بمدلول الرؤيا تصديقا
 لا يقبل التشكيك فكيف بعد ذلك يقال بوجوب الصوم أو الفطر اعتمادا على
 الحساب مع انعقاد الاجماع على عدم وجوبه وصحته بأخبار المصطفى الناتج به
 فاننا لله وانما اليه راجعون ﴿فان قلت﴾ انما اعتبر قول الحساب والمنجم لانه
 جرب فوجد صحها (قلنا) حيث يجب الصوم والاقطار أيضا اعتمادا على
 قول نساء الحب اللاتي يضررن الودع ونحوه اذا أخبرن بدخول الشهر أو
 خروجه لانه جرب قولهن فوجد أصح من الحساب وكذلك قول الرمالين
 والسفليين والمجاذيب ونحو ذلك مع انه لو أخبر أعظم الاولياء بدخول الشهر
 أو خروجه من طريق كشفه لا يهول على اخباره في ذلك مع كوننا
 مصدقين له غاية التصديق وما ذلك الا لكونه ليس من الطرق الشرعية *
 التي بها ثبوت الاحكام الفقهية * الا ترى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم
 كان مطالعا على اللوح المحفوظ وما فيه وأفرغت عليه عموم الكليات الثلاثة
 بمقامه ومع ذلك لم يعتمد في حكم من أحكام الدين على ذلك ان هو الا وحى
 يوحى وتأمل قوله ولو دل الحساب القطعي فن أين يستفاد القطع بدلالة
 الحساب مع أنه ظن وتخمين ورجم بالغيب (قوله أو ثبوتها بعدل شهادة)
 شمل كلامه ما لو دل الحساب على عدم امكان الرؤية وانضم الى ذلك أن القمر
 غاب الليلة الثالثة على مقتضى تلك الرؤية قبل دخول وقت العشاء لان
 الشارع لم يعتمد الحساب بل الغناء بالكيفية وهو كذلك كما أفقته به الوالد رحمه
 الله تعالى خلافا لسبكي ومن تبعه ويثبت الشهر أيضا بالشهادة على الشهادة اه
 شرح العلامة الرملي ويشترط كونه اثنين كما ذكره ابن حجر لانه يثبت شهادة
 الاصل لا ما شهد به الاصل اه شراملسي فانت تراه نص على كون الشارع
 الفى الحساب بالكيفية (قوله ولما روى الترمذى الخ) ساقه مع ما قبله ليعين
 به أن المراد بالاخبار الشهادة اذا الاخبار لا يجب به الصوم على العموم كما هو

ظاهر اه شورى (قوله خلافا لابن أبي الدم) فانه يقول لا بد أن يقول أشهد
 أن غذا من رمضان أو أن الشهر هل أى لان قوله أشهد أن رأيت الهلال شهادة
 على فعل نفسه وهى لا تصح ومع ذلك هو ضعيف والمعتمد ما قاله الشارح (قوله
 ومحل ثبوت رمضان بعدل الخ) مثل رمضان غيره من بقية الشهور لكن بالنسبة
 للعبادات (قوله وما صححوه من ثبوته بعدل الخ) محل الخلاف ما لم يحكم به حاكم
 فان حكم بشهادة الواحد حاكم يراه فنقل في المجموع الاجماع على وجوب
 الصوم وأنه لا ينقض الحكم اه شرح الرهلى وعبارة الاتحاف ومحل الخلاف في
 قبول الواحد اذا لم يحكم به حاكم فان حكم به حاكم يراه وجب الصوم على
 الكفاية ولم ينقض الحكم اجماعا قاله الزوى في مجموعه الى أن قال وهو
 صريح في أن للقاضي أن يحكم بكون الليلة من رمضان وحيث قد فيؤخذ منه رد
 قول الزركشى ولا يحكم القاضي بكون الليلة من رمضان مثلا لان الحكم
 لا مدخل له في ذلك لانه الزام لمعين الى أن قال وما يرد أيضا أن قولهم في
 تعريف الحكم انه الزام لمعين مرادهم به غالبا فقد ذكر العلائى صورا فيها حكم
 ولا يتصور فيها الزام لمعين الاعلى نوع من التعسف اه (قوله واذا صمنا بها
 ثلاثين أفطرنا) أى وجوبا ولورأى شخص هلال شوال وحده زعمه الفطر
 ويندب أن يكون سرا لقوله صلى الله عليه وسلم وأفطروا رؤيته لكن ان
 اطلع عليه الامام عزره واستشكل بأحتمال صدقه والعقوبة تدفع بأقل من
 هذا على أنه لو فرق بينه من علم دينه وغيره امكن وجبها فان شهد بعد الاكل
 لم تقبل شهادته للثمة وان شهد قبله فردت شهادته ثم اكل لم يعزر لانتفاء
 التهمة حال الشهادة اه برماوى (قوله ولا يرد لزوم الافطار بواحد) أى لا يرد
 على قوله أفطرنا وقوله لزوم الافطار بواحد أى وليس من العبادات ولا يثبت
 بواحد الا العبادات (قوله وان رؤى بمحل) أى ثبت عند القاضي رؤيته وحكم
 بهازم حكمه محلا قريبا فلورؤى بمصر مثلا لم أهـل قلوب وطمستنا والمحلا
 الصوم وهكذا وان لم يروه هم (قوله وهو باتحاد المطالع) عبارة المنهاج المطالع
 قال القليوبى على المحلى قوله باختلاف المطالع أى بالمعنى الشامل للغارب والمعنى
 أن يكون طلوع الشمس أو القمر أو الكوكب أو غروب ذلك في محل متقدما
 على مثله في محل آخر أو متأخرا عنه فتأخر رؤيته في بلد عن رؤيته في محل

آخر أو تتقدم عليه وذلك مسبب عن اختلاف عزوب البلاد أي بعدها عن
خط الاستواء وأطوالها أي بعدها عن ساحل البحر المحيط الغربي فتي تساوي
طول البلدين لزمن من رؤيته في أحدهما رؤيته في الآخر وان اختلاف
عرضهما أو كان بينهما مسافة شهور أو كان أحدهما في أقصى الجنوب
والآخر في أقصى الشمال ومتى اختلف طولهما بما سيأتي امتنع
تساويهما في الرؤية ولزم من رؤيته في البلد الشرقي رؤيته في البلد
الغربي دون العكس كما في مكة المشرفة ومصر المحروسة فيلزم من رؤيته
في مكة رؤيته في مصر لا عكسه لان رؤية الهلال من أفراد الغروب
لانه من جهة المغرب وما ذكر عن شيخنا الرملي وعن السبكي وغيره مما
يخالف هذا لا يعول عليه ولا يجوز الاعتماد عليه فقول بعضهم أقل
ما يحصل به اختلاف المطالع في مسافة قصر ونصفها وذلك أربعة وعشرون
فرضا باطل اه (قوله أو بالشك فيه) محله ان لم يتبين آخر اتفاقهما
والاوجب القضاء قاله الأذري (قوله وافق أهلهم في الصوم آخر) أفهم
قوله في الصوم انه لو وصل تلك البلد في اليوم الاول فوجدهم مفطرين لم
يفطر وهو وجه اه ابن حجر اه شوبري وعبارة الحلبي قوله آخر أي نيتوى
الصوم اذا وصل اليهم قبل الفجر فلو انتقل في اليوم الاول اليهم لا يوافقهم
عند ابن حجر ويوافقهم عند شيخنا وقال لانه صار منهم ولو كان هو الرائي
للهمال وعليه يلغز ويقال انسان رأى الهلال بالليل وأصبح مفطرا بلا عذر
اه أي لانه يوافقهم في الفطر وعبارة الخطيب ويجب صوم رمضان باحد
أشهرين باكمال شعبان ثلاثين يوما أو رؤية الهلال ليلة الثلاثين من شعبان
لقوله صلى الله عليه وسلم صوموا لرؤيته وأفطروا لرؤيته فان غم عليكم
فاكلوا عدة شعبان ثلاثين يوما ثم قال ولا يجب الصوم بقول المنجم ولا يجوز
ولكن له أن يعمل بحسابه كالصلاة كما في المجموع وقال انه لا يجزئه عن
فرضه لكن صحح في الكفاية أنه اذا جاز أجزاء ونقله عن الاصحاب وهذا
هو الظاهر والحاسب في معنى المنجم ولا عبرة أيضا بقول من قال أخبرني
النبي صلى الله عليه وسلم في النوم بأن الليلة أول رمضان فلا يصح الصوم به
بالاجماع لفقد ضبط الرائي للاشك في الرؤيا اه ونحوه له في شرح المنهاج

فأنت تراه نص على عدم ثبوت وجوب الصوم بقول المنجم والحاسب وقوله
ولكن له أن يعمل بحسابه أي في خاصة نفسه بشرط أن يكون بالسما غيم
ومع ذلك هي رواية شاذة مخالفة للعلوم من مذهب الإمام الشافعي وما
النص على ذلك ويأتي أيضا وقوله كالصلاة فيه نظر لوجود الفرق بين
الصيام والصلاة كما سيأتي عن الإمام القرافي وقوله ليكن صحح في الكفاية
الح قد علمت ما فيه ومن ذلك تعلم زد ما في بعض الحواشي هنا بطريق
الأول وعبارة الشرفاوي على التحرير والحاصل ان صوم رمضان يجب
بأحد أمور أربعة كمال شعبان ثلاثين يوما أو رؤية الهلال في حق من رآه
وان كان فاسقا أو ثبوتها في حق من لم يره بعدل شهادة أو اخبار عدل رواية
موثوق به سواء وقع في القلب صدقه أم لا خلافا لما ذكره في شرح المنهج
وان تبعه بعض الحواشي هنا أو غير موثوق به كفاستحق ان وقع في القلب
صدقه ولو رآه فاستحق جهل الحالك فسهه جاز الاقدام على الشهادة بل
وجب ان توقف ثبوت الصوم عليها ويعمل الحاسب بحسابه اه فأنت تراه
قصر العمل بالحساب على الحاسب نفسه على أنه قد مرت المناقشة في جواز
عمل الحاسب بحسابه وعبارة الباجوري على شرح الغاية ويجب
صوم رمضان على سبيل العموم أي عموم الناس بأستكمال شعبان ثلاثين يوما
أو ثبوت رؤية الهلال ليلة الثلاثين من شعبان عند حاكم لقوله صلى الله عليه
سلم صوموا لرؤيته وافطروا لرؤيته فان غم عليكم فاكلوا عدة شعبان ثلاثين
يوما وثبت رؤيته بشهادة عدل في الشهادة اذا حكم بها حاكم ويكفي فيها شهده
أني رأيت الهلال وان لم يقل وأن غدا من رمضان لقول ابن عمر أخبرني النبي
صلى الله عليه وسلم أنني رأيت الهلال فصام وأمر الناس بصيامه والمراد أخبرته
بلفظ الشهادة كما يدل له ما رواه الترمذي أن اعرابيا شهد عند النبي صلى الله
عليه وسلم برؤيته فأمر الناس بصيامه وانما ثبت بالواحد احتياطا ويجب على
سبيل الخصوص أيضا على من رآه أو أخبره بالرؤية موثوق به أو من اعتقد
صدقه ولو امرأة أو صبيا أو فاسقا بل أو كافرا ومحل ثبوته بعدل واحد في الصوم
وتوابعه كصلاة التراويح لاني حلول دين مؤجل به ووقوع طلاق أو عتق معلقين
به ما لم يتعلق ذلك بالشاهد نفسه والاثبت لاعترافه به والامارة الدالة على دخول

رمضان كابتعاد القناديل المعلقة بالمتار وضرباً لمدافع ونحو ذلك مما حرت به العادة
 في حكم الرؤية وإكمال العسدة في وجوب الصوم ولو أطققت القناديل لنحو
 شك في الرؤية ثم أو قلت للجزم بها وجب تحديد النية على من علم باطفاها دون
 من لم يعلم به ومثل ذلك أيضاً ظن دخوله بالاجتهاد عند الاشتباه فلو اشتبه
 عليه رمضان بغيره لنحو حبس اجتهاد فان ظن دخوله بالاجتهاد صام فان وقع
 فيه فأداءه وان كان بعده فقتضاه وان كان قبله وقع نفلاً وصامه في وقته ان امره
 والاقضاء ولا يجب الصوم بقول المنجم لكن له بل عليه ان يعمل بقوله وكذلك
 من صدقه ومثل المنجم الحاسب ولا عبرة بقول من قال أخبرني النبي صلى الله
 عليه وسلم في النوم بان الليلة أول رمضان لفقد ضبط الرائي لالشك في الرؤيا اه
 وقد علمت ما في قوله بل عليه ان يعمل بقوله وكذلك من صدقه وأن الصيام من
 الاحكام الشرعية والشارع لم يعول على حساب ولا تنجيم وان قواعد الشرع
 تأباه وقد نص هو في حاشيته على جوهره اللقائي ان البدعة اذا خالفت القواعد
 الشرعية تكون محرمة فكيف يقول هنا بوجوب العمل بما هو محرم ونصوص
 أئمة المذهب ناطقة بعدم التعويل على الحساب ففي الفتاوى الكبرى لابن حجر
 وصحح النووي في المجموع ان له أي المنجم ان يعمل بذلك دون غيره ومن ثم صرح
 بعض مختصرى الروضة بذلك فقال ما لفظه ولا يجوز لغيره أي المنجم أو من عرف
 منازل القمر تقليده في صوم أو فطر وهل يجوز لهما ان يعمل به وجهان قلت
 الاصح نعم ولكن لا يجوز لهما أي الصوم عن الفرض قاله في المجموع اه وقد مررت
 النصوص الدالة أيضاً على انه لا يجوز لغيره ان يعمل بقول الحاسب ولا المنجم وتأتي
 نصوص أخرى بل مررت المنازعة في قول من قال يجوز للحاسب ان يعمل بحسابه
 وأنه مخالف للقواعد الشرعية وقال الامام القسطلاني في شرح البخاري
 قال الشافعية ولا عبرة بقول المنجم فلا يجب به الصوم ولا يجوز والمراد بآية
 وبالمنجم هم يهتدون للاهتداء في أدلة القبلة اه وفي فتاوى الامام
 الزملي (سئل) عن قول السبكي لو شهدت بينة برؤية الهلال ليلة
 الثلاثين من الشهر وقال الحاسب بعدم امكان الرؤية تلك الليلة عمل بقول
 أهل الحساب لان الحساب قطعي والشهادة ظنية وأطال الكلام في ذلك
 فهل يعمل بما قاله أم لا وفيما اذا روى الهلال نهاراً قبل طلوع الشمس يوم

التاسع والعشرين من الشهر وشهدت بيته برؤية هلال رمضان ليلة الثلاثين
 من شعبان هل قبل الشهادة أم لا لان الهلال اذا كان الشهر كاملا يغيب
 ليلتين أو ناقصا يغيب ليلة وغاب الهلال الليلة الثالثة قبل دخول وقت العشاء
 لانه صلى الله عليه وسلم كان يصلي العشاء لسقوط القمر لثالثة هل يعمل
 بالشهادة أم لا (فأجاب) المدول به في المسائل الثلاث ماشهدت به البيته لان
 الشهادة نزلها الشارع منزلة اليقين وماقاله السبكي مردود رده عليه جماعة
 من المتأخرين وليس في العمل بالبيته مخالفة لصلاته صلى الله عليه وسلم
 ووجه ماقلناه ان الشارع لم يعتمد الحساب بل الغاء بالكلية بقوله نحن
 امة أمية لانكتب ولا نحسب الشهر هكذا وهكذا وقال ابن دقيق العبد
 الحساب لا يجوز الاعتماد عليه في الصيام اه والاحتمالات التي ذكرها
 السبكي بقوله ولان الشاهد قد يشبهه عليه الخ لا اثر لها شرعا لامكان وجودها
 في غيرها من الشهادات اه جواب الامام المذكور وقول السبكي لان الحساب
 قطعي قد علمت ما في هذه الدعوى وعلم من قول المحقق ابن دقيق العبد الحساب
 لا يجوز الاعتماد عليه في الصيام أنه لا يجوز الاعتماد عليه في الفطر بطريق
 الاولى اذ الخروج من العبادة أصعب من الدخول فيها فقد اتضح من قول
 صاحب الشريعة صلى الله عليه وسلم المذكور عدم التعويل على الحساب
 في ثبوت الشهور ولذا استدل به الامام المذكور وغيره وأعظمه دليلا وذلك
 ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قاله في معرض بيان عدد أيام الشهور
 فهو يقول والله أعلم نحن أمة لانعتمد على حساب في ثبوت الشهور بل
 لا بد من رؤية الهلال والدليل على ذلك أنه صلى الله عليه وسلم لم يعتمد
 أي الحساب ولا أحد من أصحابه ولا امام من المجتهدين وانما كان اعتماد
 الجميع في الصيام والافطار على رؤية الهلال فهذا الصنع أكبر دليل على أن
 المعنى بالحديث ماقاله القدوة الشهاب الرملي المذكور وغيره من المحققين
 خلافا لمن ادعى انه لادلالة فيه على عدم العمل بالحساب وقد تكررت
 النصوص على ذلك مع انهم كانوا قادرين على اعمال الفكر فيه كما لا يخفى
 على من عرف قوة ومقام اتباع اتباعهم * وحمل الامة على الجليل خلاف
 الظاهر ان لم يكن ممنوعا على انه على فرض ان المراد بالامة في الحديث الجليل

يتعين حمله على ما قاله الامام الرملي أيضا والا لزم عدم صدق الخبر وذلك أنه لا يتصور نفي الكتابة والحساب معا عن جيل النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه كما هو بديهي الظهور على أنه على فرض عدم لزوم الكذب حيث يكون الحديث الشريف خاليا عن الفائدة المناسبة لمنصبه الشريف وبلاغته صلى الله عليه وسلم كما يظهر ان تأمل لاسمها وقد مررت النصوص عن الامام وشيخ الاسلام والرشيدي والنووي وابن حجر والقسطلاني وابن دقيق العيد والخطيب ومختصر الروضة وصاحب الارشاد وغيرهم على أنه لا يعول على الحساب في ثبوت الصيام والانطراح حيث ان قواعد الشرع تأباه وقال في شرح مختصر القاضى أبى الطيب الطبري قال الشافعي رضى الله تعالى عنه ولا يجب صوم رمضان حتى يتبين أن الهلال قد كان أو يستكمل شعبان ثلاثين فيعلم أن الحادى والثلاثين من رمضان أى فلا يجب صوم شهر رمضان الا برؤية الهلال أو استكمال شعبان ثلاثين يوما وبهذا قال كافة الفقهاء اه فانت تراه نص على حصر وجوب الصوم فى الرؤية والكمال بالاجماع * وحسبك نص العارف الشمراني على اجماع الائمة على عدم العمل به أى الحساب فقد قال رضى الله عنه فى ميزانه الكبرى ما نصه واتفق الائمة الاربعة على أنه لا اعتبار بمعرفة الحساب والمنازل الا فى وجه عن ابن سريج بالنسبة الى العارف بالحساب اه وقال فى رحمة الامة فى اختلاف الائمة للعلامة سدى محمد بن عبد الرحمن الدمشقي العثماني الشافعي

﴿فصل﴾ واتفقوا أى الائمة المجتهدون على أن صوم رمضان يجب برؤية الهلال أو باكمال شعبان ثلاثين يوما واختلفوا فيما اذا حال دون مطلع الهلال غم أو قتر فى ليلة الثلاثين من شعبان فقال أبو حنيفة ومالك والشافعي لا يجب الصوم وعن أحد روايتان التى نصرها أصحابه الوجوب قالوا ويتعين عليه أن يتوهم من رمضان حكما وانما ثبت رؤية الهلال عند أبى حنيفة اذا كانت السماء مصحبة بشهادة جمع كثير يقع العلم بخبرهم وفى الغيم بعدل واحد رجلا كان أو امرأة حرا كان أو عبدا وقال مالك لا يقبل الاعدلان وعن الشافعي قولان وعن أحد روايتان أظهرهما قول عدل واحد ولا يقبل فى هلال شوال واحد بالاتفاق وعن أبى ثور يقبل ومن رأى هلال رمضان

وحده صام ثم ان رأى هلال شوال أفطر سرا وقال الحسن وابن سيرين لا يجب
 عليه الصوم برؤيته وحده واذا روى الهلال بالنهار فهو لليلة المستقبلية سواء
 كان قبل الزوال أو بعده وقال أحمد قبل الزوال للناضبة وعنه بعده روايتان
 الى ان قال واتفق الاثثة الاربعة على أنه لا اعتبار بمعرفة الحساب والمنازل الا في
 وجه عن ابن سريج بالنسبة الى العارف بالحساب اه وسيأتي رد ما قاله ابن
 سريج وتأمل ما رواه مسلم عن كريب قال رأيت الهلال بالشام ثم قدمت
 المدينة فقال ابن عباس متى رأيتم الهلال قلت ليلته الجمعة قال أنت رأيته
 قلت نعم وراه الناس وصاموا وصام معاوية فقال ولكننا رأيناه ليلته السبت
 فلا يزال نصوم حتى تكمل العدة أو نراه فقلت أولا نكتفي برؤية معاوية
 وصيامه قال لا هكذا أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم كذا في شرح العلامة
 الرملي وهو في كشف الغمة للعارف الشعرائي ويكفيك دليلا على كون الحساب لاعبرة
 به ولا يعول عليه في ثبوت صيام ولا افطار وأن شريعة رسول الله صلى الله
 تعالى عليه وعلى آله وسلم تأباه وأن الاثثة الاربعة متفقون على عدم اعتباره
 حصر جميع المتون ذلك أعني ثبوت الصوم والافطار في رؤية الهلال وكال
 العدد اذ من البسيهيات ان الاقتصار في مقام البيان يوجب الحصر فلو كان
 ثم قول باعتبار الحساب يعول عليه لتعرضوا له بل تعرضوا لكونه لا يعتبر
 (فان قيل) لعل وجه من قال باعتبار التنجيم والحساب * أنه فهم من
 الحديث ما لم تفهمه الاثثة ذوو الالباب * وهو أن المراد بالرؤية فيه الرؤية
 حقيقة أو حكما فيدخل الحساب والتنجيم * قلنا وفوق كل ذي علم عليم
 (والحاصل) ان سبيل المصطفى صلى الله عليه وسلم وأصحابه والاثثة المجتهدين
 وصالح سلف المؤمنين * عدم اعتبار الحساب والتنجيم في ثبوت الصيام
 والافطار كما بيناه لمن يفعل أم التبيين * وان القول باعتبار ما ذكره
 وثلمة في الدين * يطالب عدم خطورها ببال المحصنين * ومن اطلع على أن
 النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم عول في ثبوت الصيام والافطار على
 الحساب أو أحد من أصحابه أو امام من الاثثة المجتهدين * الذين ينسب تقليدهم
 فلينظروا لاستيفاده ونكون له من الشاكرين * اذا عقلت ما تلوناه عليك
 علمت الخطأ الواقع من غالب أهل قرى الريف وهو أنهم يعتمدون في فطرهم

على فطر من معه النتيجة السنوية الصادرة عن التحمين * ويتركون
 قول صاحب الشريعة وفعله صلى الله عليه وسلم وأصحابه رضی الله تعالى
 عنهم وما نص عليه جمهور المحققين * وقد علمته فيما سلف علم يقين *
 وزيادة على ذلك علمهم بأن الحاكم حكم بضد ما يفعلون ولا يجوز بالاجماع
 كما أن مخالفة حكم الحاكم حيث لم يخالف ناصحاً جليلاً **﴿والحاصل﴾** أن ما يقع
 في غالب القرى من الاعتماد على التتابع في ثبوت الصوم والفطر مع التجاهر
 بذلك ودعاء الناس اليه وترك الامتثال لقول وفعل رسول الله صلى الله عليه وسلم
 وأصحابه وحكم الحاكم وأمر الوالي أمور المسلمين * مع كون السماء في غاية
 من الصحو خطأ وجهل مبين * يستحقون عليه المقت من الله تعالى
 والتأديب من ولي أمر المؤمنين * لان فيه اهمال الشريعة والعمل بالرأى
 والتحمين * وما سولت له لهم نفوسهم وأبومرة العين * فيلزمهم أن يعجلوا
 التوبة من ذلك ويتعلموا أمر دينهم الوارد عن سيد المرسلين * تاب الله
 علينا وعليهم ووفقنا وإياهم لعمل بشريعة رب العالمين * **﴿ومن ثم سئل﴾**
 قدوة العارفين * ومرجع العلماء العاملين * ومحبي سنة سيد الاولين
 والاخرين * سیدی محمد علیش رحمه القوی المتین * بما نصه * ما قولكم
 فيما وقع من بعض الشافعية مشهوراً بالعلم والديانة من اعتماده في ثبوت
 رمضان وشوال على حسابه سير القمر وعدم اعتباره لرؤية الهلال بالبصر
 واتفق له مراراً صومه قبل عموم الناس بيوم وفطره قبلهم كذلك ويظهر
 ذلك لخواصه وأحبابه ويقلدونه فيه وربما تعدى الامر لغيرهم فقلاده أيضاً
 وكاد أن يتسع هذا الخرق وأهل العلم ساكتون عليه فهل هذا صحيح في
 مذهب الامام الشافعي فيجوز موافقتهم عليه او هو ضلال يجب انكاره والنهي
 عنه حسب الامكان وتحرم موافقتهم فيه أفيدوا الجواب **﴿وقد أجاب بما نصه﴾**
 الحمد لله على توفيقه لطريق الصواب والصلاة والسلام على سيدنا محمد والآل
 والاصحاب نعم هو ضلال تحرم موافقتهم فيه ويجب انكاره والنهي عنه
 حسب الامكان اذ هو هدم لدين ومصادم لصريح حديث سيد المرسلين
 ووقوعه من ذلك الرجل أدل دليل على جهله المركب وعدم ديانته واختلال
 عدالته ودناءة همته وعدم مروءته وأن مقصوده الشهرة ولا حول ولا قوة

الا بالله انا لله وانا اليه راجعون والواقع من هذا واتباعه لا يوافق مذهب
 الامام الشافعي ولا غيره من الائمة الذين ينسب تقليدهم يوم الالهوال العظمى
 وذلك لان عقاد الاجماع على انه لا يجوز لاحد ان يعول في صومه وفطره
 على الحساب مستغنيا عن النظر الى الالهة وانما اختلف العلماء فمن كان
 من اهل الحساب وأغنى الهلال هل له ان يعمل على حسابه أم لا فقال
 مطرف بن الشخير من كبار التابعين يعمل في خاصته على ذلك وقاله الشافعي
 في رواية والمعلوم من مذهبه ما عليه الجمهور من انه لا يعمل على ذلك قال
 الامام ابن رشد في كتاب الجامع من المقدمات بعد ان ذكر ان الاشتغال بالنجوم
 فيما يعرف به سمت القبلة وأجزاء الميل جائز بل مستحب وأما النظر في أمرها فبما زاد على
 ذلك مما يتوصل به الى معرفة نقصان الشهور من كالهادون رؤية أهلها فذلك مكروه
 لانه من الاشتغال بما لا يعني اذ لا يجوز لاحد ان يعول في صومه وفطره على
 ذلك فيستغنى عن النظر الى الالهة بجماع من العلماء وانما اختلف أهل العلم فمن
 كان من أهل هذا الشأن اذا أغنى الهلال هل له ان يعمل على معرفته بذلك
 أم لا فقال مطرف بن الشخير يعمل في خاصته على ذلك وقاله الشافعي أيضا في
 رواية والمعلوم من مذهبه ما عليه الجمهور من انه لا يعمل على ذلك اه وروى ابن
 نافع عن مالك في الامام الذي يعتمد على الحساب أنه لا يقتدى به ولا يتبع اه
 قال ابن العربي كنت أنكر على الباجي نقله عن بعض الشافعية لتصریح أئمتهم
 بلغوه حتى رأيت لابن سریح وقاله بعض التابعين وقد رد ابن العربي في عارضته
 على ابن سریح وبالغ في ذلك وأطال وقال الامام القرافي وقاعدة رؤية الالهة
 في الرضانات لا يجوز اثباتها بالحساب وفيه قولان عندنا وعند الشافعية والمشهور
 في المذهب عدم اعتبار الحساب قال سندهان كان الامام يرى الحساب فأثبت
 الهلال به لم يتبع لاجماع السلف على خلافه وقال الامام القسطلاني في شرح
 البخاري قال الشافعية ولا عبرة بقول المنجم فلا يجب الصوم به ولا يجوز والمراد
 بأية وبالمنجم بهم يهتدون الاهتداء في أدلة القبلة ولكن له ان يعمل بحسابه
 كالصلاة ولظاهر هذه الآية وقيل ليس له ذلك وصحح في المجموع أن له
 ذلك وأنه لا يجوزنه عن فرضه وصحح في الكفاية أنه اذا جاز أجزاء ونقله عن
 الاصحاب وصوبه الزركشي تبعا لسبكي قال وصرح به في الروضة في الكلام

على أن شرط النية الجزم قال والحاسب وهو من يعتمد منازل القمر وتقدير
 نيره في معنى المنجم وهو من يرى أن أول الشهر طلوع النجم الفلاني وقد صرح
 بهما معاني المجموع اه (قوله ولا عبرة) أي في ثبوته عند الامام وجماعة المسلمين
 وقوله له ان يعمل بحسابه أي في خاصة نفسه بشرط الاغماء وقد علمت ان هذه
 رواية مخالفة للمعلوم من مذهب الامام الشافعي مع انهم اختلفوا عليها في الاجزاء
 وعدمه وقوله كالمصلاة فيه نظر لفرق الامام القراني بينهما قال والفرق ههنا
 وهو عمدة السلف والخلاف ان الله تبارك وتعالى نصب زوال الشمس سببا لوجوب
 الطهر وكذلك بقية الاوقات فمن علم سببا بأي طريق لزمه حكمه فلذلك
 اعتبر الحساب المفيد للقطع وأما الاهلة فلم يجعل خروجها من شعاع الشمس
 سببا للصوم بل نصبت رؤية الهلال خارجا عن شعاع الشمس هو السبب فان
 لم تحصل الرؤية لم يحصل السبب الشرعي ولا يثبت الحكم ويدل ذلك قوله
 صلى الله عليه وسلم صوموا لرؤيته وافطروا لرؤيته ولم يقل لخروجه عن شعاع
 الشمس كما قال تعالى في الصلاة اقم الصلاة لهدى الشمس أي ميلها اه وقد
 قبله ابن الشاط واه في الذخيرة نحو ذلك ومن المعلوم انه يجب الاقتصار في القضاء
 والفتوى والعمل على المشهور أو الراجح وطرح الشاذ والضعيف وبالجملة
 لانكرو وجود رواية بجواز العمل بالحساب عندنا وعند الشافعية بل نعترف بها
 في المذهبين ولكنها شاذة فيهما ومقدمة بخاصة النفس وبالغم فبان أن ما وقع
 من هؤلاء القوم ضلال لا يوافق حتى الرواية الشاذة لانهم يتجاهرون بالصوم
 أو الفطر قبل الناس ويدعونهم اليه مع الصحو وعدم امكان الرؤية اضعف
 نور الهلال فيجب على من بسط الله تعالى يده بالحكم زجرهم وتأديبهم أشد
 الزجر والادب لينسد باب هذه الفتنة الموجبة للخلال في ركن الدين ومخالفة
 سنة سيد المرسلين صلى الله عليه وعلى آله أجمعين والله سبحانه وتعالى أعلم اه
 من فتح العلي الممالك فالذي يتعين على هؤلاء الناس أن يسعوا في تحصيل
 ما يلزمهم من الاحكام حتى يفقهوا قوله تعالى قل ان كنتم تحبون الله فاتبعوني
 يحبكم الله وينفق اموالكم ذنوبكم وقوله صلى الله عليه وسلم من عمل عملا ليس
 عليه امرنا فهو رد وقول الامام الشافعي رضي الله تعالى عنه ان صح الحديث
 فهو مذهبي وقوله لاصحابه اذا رأيتم كلامي يخالف كلام رسول الله صلى الله

عليه وسلم فاعلموا بكلام رسول صلى الله عليه وسلم واضربوا بكلامي الخاطا
وقوله اذا ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم بأبي هو وأمي شيء لم يحل لنا
تركه ولا حجة لاحد معه وفي رواية لاحجة لاحد مع قول رسول الله صلى الله
عليه وسلم وان كثروا لاني قياسي ولا في شيء فان الله تعالى لم يجعل لاحد معه كلاما
وجعل قوله يقطع كل قول ويترجروا عن القول بتخميم الفطر على عمامهم
الناس استنادا لقول من قلده التتحة والاعراض عن قول وفعل رسول الله وصحابه
والائمة المجتهدين ومخالفة حكم الحاكم وأمر والى المسامين وعن الامم على من
لم يعمل بالحساب فانهم صاروا يشنعون على من يتخري رؤية الهلال عند الصوم
والافطار أو سماع المدافع الصادرة عن اذن ولي الامر بناء على حكم الحاكم
الشرعي المبني على ثبوت رؤية العدول للهلال أشد تشنيع ويقولون هذه
ديانة جديدة لا يعول ولا يعمل بها الا فاسق أو مجنون فأنت تراهم عكسوا
الحقائق فان الله وانا اليه راجعون ومن الغريب قدوم هؤلاء الناس على مخالفة
الله والرسول وصاحب المذهب مع أن رؤساء أهل المذهب نصوا على انه اذا
علم نص الشافعي لا يجوز مخالفة ولا يعول على خلاف قوله فقد قال الامام
الاصمعي واذا وجد للشافعي نص والتصحيح بخلافه فالاعتماد على نصه اذ
الفتوى في هذا الزمان انما هي على الاصح على طريقتي التقليد له رضي الله
عنه وكان الشيخ أبو حامد الاسفرايني كثيرا ما يقول في تعليقه كنت أذهب الى
كذا وكذا حتى رأيت نص الشافعي على كذا وكذا ثم آخذ بانص وأترك
ما كنت عليه وقال الامام الاسنوي لا اعتبار مع نص صاحبنا بمخالفة غيره
بل المصير الى النص ولو كان المخالفون له أكثر وقال في المهمات كيف تسوغ
الفتوى بما يخالف نص الشافعي رضي الله عنه وكلام الاكثرين ولا يعول
على تصحيح يخالف ذلك ثم قال ولا شك ان صاحب المذهب اذا كان له في المسئلة
نص وجب على أصحابه الرجوع اليه فيها فانهم مع الشافعي كالشافعي ونحوه
من المجتهدين مع نصوص الشارع ولا يسوغ الاجتهاد عند القدرة على النص
ثم قال هو والاذري لا عذر لاحد في مخالفة نص الشافعي رضي الله عنه زاد
الاذري ومتى وجد للشافعي نص في المسئلة طاح مخالفة الي غير ذلك من
النصوص المذكورة في فتاوى العلامة ابن حجر الكبرى وغيرها واذا كان كذلك

فكيف يصدر هذا الصنع من هؤلاء القاصرين * الذي حادوا به عن السبيل
المستبين * وقد علمت أنهم يصادمون بانفعالهم وأقوالهم حكم الحاكم الشرعي زيادة
على مصادمتهم للاحاديث والنصوص ولم يدركوا أنه على فرض أن الامام الشافعي
رضي الله تعالى عنه نص على العمل بالحساب يرتفع خلافه بحكم الحاكم ويجب
العمل بمقتضى ذلك الحكم فقد سئل العلامة ابن حجر بما نصه اذا غم هلال
شعبان فاكلنا العدة ثلاثين فداء جماعة من محل بعيد مختلف مطالعه مع مطلع
البلدة التي غم فيها هلال شعبان وشهدوا برؤية الهلال ليلة الثلاثين فثبت
حاكم حنفي الهلال بشهادتهم فهل يلزم الشافعي بقضاء اليوم الذي أفطره على
ظن منه أنه من شعبان اعتمادا على أن الثبوت الواقع لدى الحاكم الحنفي
رافع للخلاف ويفطر يوم ثلاثي رمضان لو لم ير الهلال ليلة الثلاثين لاكل العدة
بمقتضى الثبوت المذكور أولا يلزم بقضاء اليوم المذكور لان العبارة في نحو
ذلك بعقيدته واعتقاده أنه لا عبرة برؤية الهلال بحمل مختلف مطالعه مع مطلع
البلدة التي غم فيها الهلال فيجب عليه امسالك يوم ثلاثي رمضان لو لم ير الهلال
ليلة الثلاثين وبالحكم فيما لو ثبت الهلال لدى حاكم يرى نبوته بحال يرد الشافعي
من قبول عيب وامرأة فهل يلزم الشافعي العمل بما ثبت لديه وان كان خلاف
عقيدته أولا يلزمه لانه يعتقد خلافه يمينوا لنا ذلك بما فيه بسط **فاجاب**
بقوله حكم الحنفي في ذلك معتبر في مدار الامر عليه ويجب على الناس العمل
بقضيته كما دل على ذلك كلام ائمتنا في مواضع (منها) قول المجموع ومحل الخلاف
في قبول شهادة الواحد ما لم يحكم بشهادته حاكم يراه والاوجب الصوم ولم ينقض
الحكم اجماعا اه فايجاب الصوم هنا على العموم وعدم نقض الحكم بالاجماع
مرج في أن حكم الحنفي في صورة السؤال كذلك حتى يجب على الشافعية
وغيرهم العمل بقضيته صوما وفطرا وقضاء (ومنها) قول الزركشي وغيره خلافا
لابن أبي الدم والسبكي لا يكفي قول الشاهد أشهد أن غدا من رمضان لاحتمال
أنه اعتمد الحساب أو كان حنبليا يرى ايجاب الصوم صبيحة ليلة الغيم قال في الخادم
لانه قد يعتقد دخوله بسبب لا يوافق عليه المشهود عنده بان يكون آخذه
من حساب منازل القمر أو يكون حنبليا يرى ايجاب الصوم ليلة الغيم أو غير
ذلك اه فانهم قوله لا يوافق عليه المشهود عنده انه لو وافقه الحاكم على ذلك

بأن كان قضية مذهبه اعتمد بالشهادة المستندة الى الحساب أو الاعم وبالحكم
المرتب عليها مع ان ذلك خلاف مذهبنا وحيث قد يستفاد من ذلك أن العبرة
بمقيدة الحاكم مطلقا فمتى أثبت الهلال حاكم يراه ولا ينقض حكمه بأن
لم يخالف زماما لا يقبل التأويل اعتمد بحكمه ووجب على كافة من في حكمه
العمل بقضية حكمه (ومنها) ما اقتضاه كلام الدارمي واعتمده الزركشي من
أن رمضان يثبت أيضا على الكفاية بعلم القاضي ومعلوم أن القضاء بالعلم
منعه بعض المجتهدين ومع ذلك يلزم مقلديه العمل بحكم القاضي به كما اقتضاه
صريح كلامهم هنا وكلام المجموع السابق (ومنها) قولهم لا عبرة بريئة
تبقى بعد حكم الحاكم اه من الفتاوى الكبرى وانظر قوله مع ان ذلك خلاف
مذهبنا فانه نص في أن مذهب الامام الشافعي رضي الله تعالى عنه لا يعول على
الشهادة المستندة الى الحساب وما ذلك الا لعدم اعتباره في المذهب وقدم النص على
وجوب الصوم على الكفاية اذا حكم بها حاكم ولو بشهادة عدل واحد حيث رأى ذلك
ولم ينقض حكمه اجماعا في عبارة الاتحاف فتلا عن الذوي في مجموعته (فتحصيل
القول) ان ما يقع من أهل قرى الريف الذين يدعون أنهم شافعيون خطأ وجهل
من وجوه ﴿الاول﴾ أنهم يعتمدون الحساب في نبوت الصيام والافطار مع ان
الامام الشافعي الذي هو صاحب المذهب لم يعتبره وكذا باقي الائمة كما علمت
﴿الثاني﴾ أنهم يدعون أن أصل المذهب اعتبار الحساب مع أن جميع النصوص
متوافقة على أن أصل المذهب عدم اعتباره وانما ذلك قول للسبكي الذي تبعه
بعض الحواشي وقد علمت رد المتأخرين عليه ﴿الثالث﴾ أنهم يقولون يتعين
العمل بالحساب قولا واحدا وهي دعوى أوهى من سراب ببيعة يحسبها الظما أن
ماء حتى اذا جاءه لم يجده شيئا ﴿الرابع﴾ يزعمون أن العمل به يجزئ
عن الصوم اتفاقا وليس كذلك بل على القول به الذي علمت رده فيه خلاف بالاجزاء
وعدمه والموافق لنصوص الائمة وقواعد الشرع عدم الاجزاء كما مررت النصوص
عليه ﴿الخامس﴾ يعممون العمل به مع أن أصل القول قاصر على الحساب
فقط بشرط الغيم وتوسع فيه بعض متأخري المقلدين حتى جعله متعديا لمن صدقه
ثم ان بعض الشراح تساهل فقال يجوز للحاسب ان يعمل بحسابه ولو كان لا يجزئه
عن صومه ثم قال بعض آخر يجزئه ثم ان بعض الحواشي توسع في التساهل فقال

بل عليه ثم اتسع الخرق على الراقع فقيل وكذا من صدقه ومثل الحاسب المنجم
وقد علمت علما ضروريا من ارامافيه **﴿السادس﴾** أنهم يدعون الناس الى العمل
به ويحثونهم على الفطر والتجاهر به قبل تمام العدة وثبوت رؤية الهلال وهذا
هو الضلال المبين **﴿السابع﴾** أنهم يدافعون به حديث رسول الله تعالى صلى الله
عليه وعلى آله وسلم وفعله وفعل الصحابة والائمة المجتهدين وقد أتى ابن حجر في كتابه
الأعلام بقواطع الاسلام بكفر من دافع نص الشريعة المقطوع به **﴿الثامن﴾**
أنهم يقولون على التناجح ويعرضون عن سنة رسول الله تعالى صلى الله
عليه وسلم وقد قال صلى الله عليه وسلم من عمل بسنتي فهو مني ومن رغب
عن سنتي فليس مني **﴿التاسع﴾** يذمون من عول في صيامه وافتطاره على ثبوت
رؤية الهلال أو كمال العدة امثالا لقوله صلى الله عليه وسلم صوموا لرؤيته وأفطروا
لرؤيته فان غم عليكم فاكلوا شعبان ثلاثين ويقولون هذا رجل خالف الطريق
المستقيم يريد أن يظهر للناس أنه علم ولا يخفى أن في ذلك هديا للشريعة
واحياء للفن وكل خصلة شنيعة ربما جر الى سلب الايمان اجارنا من ذلك
ويبقى المسلمين المنان **﴿العاشر﴾** أنهم يناقضون بأقوالهم وأفعالهم حكم الحاكم
الشرعي الواقع بثبوت الصيام وفعل وقول رؤساء المسلمين وذلك أنه في كثير من
السنين يكون قد مضى من شهر رمضان تسعة وعشرون يوما واستعد القاضي
وصحبه رؤساء العلماء لاختبار من يرى الهلال من العدول فلم تثبت رؤيته فينصرفوا
على أن غدا من تمام الشهر استصحابا للحكم السابق أول الشهر والاصل
بقائه ما كان ثم يخبرون والى الامر بأن غدا من تمام رمضان وبناء على ذلك
يقع الاختبار لعموم الجهات بلزوم الصوم ومع ذلك كله يقول هؤلاء الناس نحن
لانتعبر شيئا من ذلك بل الشهر تم على مقتضى النتيجة ويصبحون مغطرين
ويفتون الناس بأنه يحرم الصوم ويحثونهم على الفطر ومن لم يوافقهم على ذلك
يفهونه ويعتقدون أنه ارتكب كبيرة وأكثرهم يذهب من بلاد الى أخرى وهكذا
لبأس الناس بالفطر ويقتهم بحرمة الصيام ومن أراد أن يشاهد ذلك منهم
فليذهب الى بلاد الريف في أول رمضان أمنتهاه فانه يرى ما يرى فلا حول
ولا قوة الا بالله ولا يخفى ان هذا اثم كبيره وفتنة عظيمة موجبة للفت ودخول
السعير حيث خالفوا الله ورسوله وأمر الأميره ركونا الى قول من يدعى مشاركته

في علم الغيب الأطمئنا الخبير سميته مركب الجهل وفضيحه الغبارة التي ليس لها
 نظير القاعة باقعة الأوباش الذين لا يخافون القهار البصير لقيام الأكنة
 بقلوبهم بأعوال الرضا بالزهريرة تاب الله علينا وعليهم بحاجه البشر المنذير ﴿الحادي
 عشر﴾ يعتقدون أنه لا قضاء عليهم مع أن عليهم القضاء بأجماع العارفين وكذا
 الكفارة إن وجد موجبها ﴿الثاني عشر﴾ لا يقبلون النصيحة من فصحهم
 من المؤمنين وكل ذلك مداخلات شيطانية لضياع العمل بشريعة رب العالمين
 فلا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم ﴿الثالث عشر﴾ أنهم أتبعوا نفوسهم فيما
 يبغض ربهم وذلك أن ساولك سميل المخالفة هو النصب الدائم والهلاك المبين
 والوقوف مع الوارد عن رسول الله صلى الله عليه وسلم هو الروح والريحان والعروة
 الوثقى التي يحاسبها ابليس اللعين ﴿الرابع عشر﴾ أن فعلهم المذكور ربما
 أشعر بكون شريعة رسول الله صلى الله تعالى عليه وعلى آله وسلم لم تكفهم
 لتقصانها عندهم فكملوها بذلك الخمين والالتر كوا ذلك وعملوا كعمل النبي
 وأصحابه والأئمة الذين شاد والدين وفقعا الله تعالى وباقي المؤمنين لمتابعة
 السيد الأمين ﴿الخامس عشر﴾ غالب العوام يقلدون في صيامهم واقطارهم
 من يعلم أطفالهم القرآن وهو مقلد للتبج فاعوام مقلدون من قلة التبج وما
 رأينا أحدا قال بصحة ذلك اذهم لم يعرفوا اسم التبج فضلا عن مسماها ولو سئل
 أحدهم عن وجه صيامه واقطاره يقول نحن تابعون لا يينا فلان ﴿السادس عشر﴾
 الغالب أن المعلم المذكور لم يكن معه تبج ولم يعرف ماملوها ولا من هي له
 وانما يعتمد في صيامه واقطاره على صباح النساء اذ جرت عادتهن أن يصحن على
 أمواتهن أول شهر رمضان ولياتي العيد على حسب زعمهن فبمجرد سماعه
 لذلك يقول قد دخل شهر رمضان أوجه العيد فتأتى اليه العوام فيسألونه عن
 دخول الشهر أو خروجه فيجيبهم اعتمادا على صباح النساء فالعوام يقلدون وهو
 يقلد النساء وهن يقلدن رئيسهن ابليس وتارة يعتمد في ذلك على ذبح الجزار
 ويقول هو لا يذبح الا عند مجيئ رمضان أو العيد والجزار يعتمد على صباح
 للنساء ﴿السابع عشر﴾ لو حضرهم من يعرف ما به دخول الشهر وخروجه
 وقال الشهر لا يثبت دخوله وخروجه بذلك قال له معلم القرية المذكور العادة
 جرت بذلك ولا يمكن أن تتحول عنها ولو أمرنا رسول الله بتركها ما سمعنا كلامه

وقد مرافقاه الا كابر بكفر من قال نحو ذلك ﴿الثامن عشر﴾ ان بعض متبهمهم يقول قد تحريت فوجدت اول الشهر يوم الخميس القابل مثلاً فيقول له من حضره وما أعلمك بذلك مع أنه لم يعض من الشهر الاسبعة وعشرون يوماً مثلاً فيقول علت ذلك من دفتر الاحوال الصادر من المركز فيذكرونه على ذلك ويقولون حضرة الشيخ فلان نبيه يعرف لنا اول الشهر قبل دخوله ﴿التاسع عشر﴾ تجتمع خلفاؤهم ونساؤهم وتلاميذهم ليلة الثلاثين غالباً من رمضان ويوقدون الشموع ويتوجهون الى اضرحة المشايخ ويختلط النساء بالرجال والملتحى بالامرء ويتلبسون بأقبح السيئات * ويقولون نحن نحبي ليلة العيد ما ذكر رب الكائنات * وان قال لهم قائل من أين عرفتم ان غدا يوم عيد مع ان الهلال لم ير والعدد لم يكمل تقول له خلفاؤهم ونقبائهم لم تسمع أصوات النساء أبقى عندك شك في دخول العيد بعد سماعها أما ترى الجزار متهباً للذبح ويسخرون به ويتفطنون منه كأنه نزع الخلافه من أحدهم فأنالله وانا اليه راجعون ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم ﴿العشرون﴾ ان بعض الناس يقول يجب على الحاسب ومن صدقه العمل بمقتضى الحساب سواء اول الشهر وآخره مع ان اجماع الأئمة المجتهدين على انه لا بد في ثبوت هلال شوال من رؤية عدلين كما مر نقله عن عموم متون المذاهب وجميع العارفين للاحاديث الصحيحة الصحيحة الواردة في ذلك وقدم منها ما فيه الكفاية ﴿وعبارة﴾ شرح مختصر القاضي أبي الطيب الطبري الشافعي ﴿فصل﴾ لا يجوز الفطر قبل استكمال الثلاثين الا بشهادة شاهدين على رؤية الهلال ودليله ما روينا عن عبد الرحمن بن زيد بن الخطاب عن أصحاب رسول الله أنه قال وان شهد ذوا عدل فصوموا وأفطروا وانسكوا وحديث ابن عباس وابن عمر قالوا كان رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يقبل شهادة الواحد في هلال رمضان ولا يقبل في هلال شوال الا شاهدين اه ﴿وفي كشف الغممة﴾ للعارف الشعرائي وكان عمر رضي الله عنه يقول ان الالهة بعضها أعظم من بعض فاذا رأيت الهلال نهاراً بعد الزوال آخر يوم من رمضان فلا تقطروا حتى يشهد رجلان ذوا عدل منكم أنهما أهلاه بالامس واذا رأيتموه قبل الزوال لتمام ثلاثين فأفطروا اه وقد مر ذلك وما أيضاً

في عبارة شرح المنهج فن ابن هذا الوجوب لاسيما وقد مر أن
 الخروج من العبادة أصعب من الدخول فيها ﴿ الحادي والعشرون ﴾
 يعتقدون أنهم على شيء نعم هو من كب الجهل ﴿ وبالجملة ﴾ وجوه خطتهم
 لا يحصرها فكر ولا نقل ﴿ فان قلت ﴾ اذا كانت النتيجة لا يعول عليها
 لافي صيام ولا افطار فلم عوانم في دخول أوقات الصلاة على الساعة وهي
 مرجعها النتيجة ﴿ قلنا ﴾ قدم الجواب عن ذلك في كلام عمدة السلف
 والخلف الامام القراني حيث قال والشرق أن الله تبارك وتعالى نصب زوال
 الشمس سببا لوجوب الظهر وكذلك بقية الاوقات فن علم سببا بأي طريق
 لزمه حكمه فلذلك اعتبر الحساب المتين وأما الالهة فلم يحصل خروجها من
 شعاع الشمس سببا للصوم بل نصبت رؤية الهلال خارجا عن شعاع الشمس
 سببا فاذا لم تحصل رؤية الهلال لم يحصل السبب الشرعي ولا يثبت الحكم
 ويدل لذلك قوله صلى الله عليه وسلم صوموا لرؤيته وأفطروا لرؤيته ولم يقل
 لخروجه عن شعاع الشمس كما قال تعالى في الصلاة أقم الصلاة لدلوك الشمس
 أي ميلها اه وقيل ابن الشاطب وله في الذخيرة نحو ذلك وهي الحقيقة
 المصلي لم يعتمد في دخول الوقت على الساعة التي مرجعها النتيجة بل اعتماده
 على اعتقاده لانه متى اعتقد دخول الوقت جازت صلاته والأفلا كان معه
 ساعة أم لا الا ترى انه لو كان معه ساعة وعلى مقتضاها دخل الوقت
 ولكن هو لم يثق بذلك بل اعتقد عدم دخوله لم يجز له أن يصلي تلك الصلاة
 وماذا الا يكون الشارع عول في دخول أوقات الصلاة على الاعتقاد
 الصحيح بخلاف الصيام والافطار فان الشارع لم يكلفهما الى الاعتقاد بل انما
 صحتهما برؤية الهلال بالبصر أو كمال العدد وهذا لا وهم فيه خلافا للقاصرين
 * الذين يتوقفون في فهم الضروري المعلوم من الدين * (فان قلت) *
 اذا كان الحساب والتنجيم لا يثبت بهما صيام ولا افطار بإجماع أئمة المسلمين
 فما شبهة قول من قال بصحة ثبوت ذلك بهما الذي صار رده معلوما
 من الدين * (قلنا) * لاشبهة له غير أنه قد يعثر الجواد اذا اجتهدون غير
 معصومين فضلا عن أتباع مقلدي متأخري المتأخرين وهذا لا يشك فيه من
 عنده أدنى عقل سليم * وصلى الله تعالى على صاحب الشريعة الذي ما ينطق

عن الهوى وسلم واتباعه ذوى الطريق المستقيم

*(بيان ما به ثبوت الصيام والافطار عند السادة الطميبية

ختم الله تعالى لنا واهم بخير حوار)*

قال في دقائق أولى النهى شرح المنتهى يجب صوم رمضان برؤية هلاله لحديث
صوهوا الرؤيته وأفطروا الرؤيته ويستحب ترائى الهلال فان لم يرمع مع محو
ليلة الثلاثين من شعبان لم يصوموا يوم تلك الليلة لانه يوم الشك المنهى عنه
وان حال دون مطالعه ليلة الثلاثين من شعبان غم أو قتر أو غيرهما كالدخان
والبعد عند ابن عقيل وجب صوم تلك الليلة حكما ظنيا احتياطا للخروج
من عهدة الوجوب بنية أنه من رمضان في قول عمر وابنه وعمر بن العاص
وأبي هريرة وأنس ومعاوية وعائشة وائمة بنتى أبي بكر رضى الله تعالى
عنه اجيب **الحديث** نافع عن ابن عمر مرفوعا انما الشهر تسعة وعشرون
فلا تصوموا حتى تروا الهلال ولا تفطروا حتى تروه فان غم عليكم فاقدروا له
قال نافع كان عبد الله بن عمر اذا مضى من الشهر تسعة وعشرون يوما يبعث
من ينظر له الهلال فان رؤى فذاك وان لم يروم يحل دون منظره سبحانه ولا يقر
أصبح مفطرا وان حال دون منظره سبحانه أو قتر أصبح صائما ومعنى اقدروا
له ضيقوا لقوله تعالى ومن قدر عليه رزقه وقدر في السر **(والتضيق)** *
جعل شعبان تسعة وعشرين يوما وقد فسره ابن عمر بفعله وهو راويه وأعلم
بمنه فوجب الرجوع اليه **(ويجزئ)** * صوم هذا اليوم ان ظهر أنه منه
أى رمضان بأن ثبتت رؤيته بموضع آخر لان صومه وقع بنية رمضان مستند
شرعى أشبهه الصوم للرؤية **(وتثبت)** * تبعالوجوب صومه أحكام صوم
رمضان من صلاة تراويح احتياطا لانه عليه الصلاة والسلام وعد من صامه
وقامه بالغفران ولا يتحقق تمامه كاه الا بذلك * ووجوب كفارة بوطئ ذلك اليوم
طام يتحقق أنه من شعبان بأن لم يرمع وهو بعد ثلاثين ليلة من الليلة التي
غم فيها هلال رمضان فثبت أن لا كفارة بالوطئ في ذلك اليوم **(ولا تثبت)** *
بقية الاحكام الشهرية بالنسبة فلا يحل دين مؤجل به ولا يقع طلاق وعق
معلقين به ولا تنقض عدة ولأمدة ابلاء به ونحوه عملا بالأصل خوفا للنص

واحتياطاً لعبادة عامة * (أو كرمضان) * في وجوب صومه إذا غم هلاله شهر معين
 نذر صومه أو نذرا عتق كافه إذا غم هلاله احتياطاً * (والهلال) * المرئي نهاراً ولو روى
 قبل الزوال في أول رمضان أو غيره أو في آخره لليلة المقبلة نصالاً نهاراً ليلة روى الهلال
 في غير يومها فلم يجعل لها كما لو روى آخر النهار * (والهلال) * يختلف
 في الكبر والصغر والعلو والانخفاض وقربه من الشمس اختلافاً شديداً
 لا ينضبط فيجب طرحه والعمل بما عول الشرع عليه * (وروى) * البخاري
 في تاريخه عن طلحة بن حدرود مرفوعاً من أشراط الساعة أن يرى الهلال
 يقولون ابن ليلتين * (وإذا ثبت) * رؤية هلال رمضان يبطل الصوم جميع
 الناس * (لحديث) * صومه والرؤية وهو خطاب للامة كافة ولأن شهر رمضان
 ما بين هلالين وقد ثبت أن هذا اليوم منه في سائر الاحكام كحلول دين ووتوع
 طلاق وعتق معلقين به ونحوه فكذا حكم الصوم ولو قلنا باختلاف المطلاع ولكل
 بلد حكم نفسه في طلوع الشمس وغروبها المشقة تكررها بخلاف هلال رمضان فإنه في
 السنة مرة * (وان ثبت) * رؤية هلال رمضان نهاراً ولم يكونوا يبيتوا النية
 لحدو غيم أمسكوا عن مفسدات الصوم لحرمته الوقت وقضوا ذلك اليوم لأنهم
 لم يصوموه وفقاً للأدلة الثلاثة * (ويقبل) * في هلال رمضان وحده خبر مكاف
 لا غير عدل نصالاً مستور * (لحديث) * ابن عباس جاء أعرابي إلى النبي صلى
 الله عليه وسلم فقال رأيت الهلال قال أتشهد أن لا اله الا الله وأن محمداً عبده
 ورسوله قال نعم قال يا بلال أذن في الناس فليصوموا غداً رواه أبو داود والترمذي
 والنسائي * (وعن ابن عمر) * قال تراءى الناس الهلال فآخرت رسول الله صلى
 الله عليه وسلم أن يرى رايته فصام وأمر الناس بصيامه زواه أبو داود * (ولانه) *
 خسر ديني لانهمة فيه بخلاف آخر الشهر ولو كان الخبر به عبداً أو أنتى
 كالأرواية أو كان اخباره بدون لفظ الشهادة * (ولا يختص) * فهو بحكم حاكم
 * (فيلزم) * الصوم من سمع عدلاً يخبر برؤية دلالة ولو لم يكن حاكم لجواز أن يكون
 لعدم علمه بحال الخبر وقد يجهل الحاكم من غيره يعلم عدالته * (ويثبت) * خبره
 بقية الاحكام من حلول دين ونحوه تبعاً * (وأما بقية الشهور فلا يقبل فيها
 الأرجلان عدلان بل لفظ الشهادة كالنكاح وغيره * (والفرق) * الاحتياط للعبادة
 ولو صاموا ثمانية وعشرين يوماً ثم رأوا هلال شوال قضوا يوماً واحداً * (واجتمع) *

يقول على ولبعد الغلط بيومين * وان صاموا بشهادة اثنين عدلين ثلاثين يوما
 ولم يروا هلال شوال أفطروا مع الصحو والغيم لان شهادة العدلين يثبت بها
 افطار ابتداء فتبعاً لثبوت الصوم أولى ولانها أخيراً بالرؤية الثابتة عن يقين
 ومشاهدة فلا يقابلها الاخبار بنفي وعدم لايقين معه لاحتمال حصول الرؤية
 بمكان آخر * (ولا يفطرون) * ان صاموا بشهادة واحد ثلاثين ولم يروه
 * (الحديث) * وان شهد اثنان فصوموا وأفطروا ولان المفطر لا يستند الى شهادة
 واحد كما لو شهد بهلال شوال بخلاف الاخبار بقرب الشمس لماعليه من القرائن
 ولان صاموا الغيم ثلاثين ولم يروه فلا يفطرون لان الصوم انما كان احتياطاً
 فمع موافقته الاصل وهو بقاء رمضان أولى * (ولو) * غم الهلال لشعبان
 وغم أيضاً لرمضان وجب تقدير رجب وتقدير شعبان ناقصين احتياطاً لوجوب
 الصوم فلا يفطرون قبل اثنين وثلاثين يوماً بالرؤية لان الصوم انما كان احتياطاً
 والاصل بقاء رمضان * (وكذا الزيادة) * أي زيادة صوم يومين على الصوم
 الواجب لو غم الهلال لرمضان وشوال وصمنا يوم الثلاثين من شعبان ثم كلنا
 شعبان ورمضان أي فرضناهما كاملين عملاً بالأصل وبان أنهما كانا ناقصين
 قاله في المستوعى * (وهن) * رأى الهلال وحده لشوال لم يفطر نصاً
 * (الحديث) * الفطار يوم يفطرون والاخفى يوم يضحون رواه أبو داود وابن
 ماجه ولقته مدي معناه عن عائشة وقال حسن صحيح غريب وهو وان اعتقده
 من شوال يقيمنا فلا يثبت به اليقين في نفس الامر لجواز أنه خيل اليه فينبغي
 أن يتهم في رؤيته احتياطاً للصوم وموافقة للجماعة * (والمنفرد) * بمفارقة بيني
 على يقين رؤيته لانه لا يتيقن مخالفته الجماعة ذكره المجد * (وان) * رأى عدلان
 ولم يشهدا عند حاكم أو شهدا ففردهما جهلاً بهما لم يجز لاحدهما ولا لمن
 عرف عدتهما الفطار عند المجد وجزم التوقف بالجواز وتبعه في الاقناع
 * (وهن) * رأى الهلال وحده لرمضان وردت شهادته لزمه الصوم وجميع
 أحكام الشهر من طلاق وعتق وغيرها * (وأما) * الحساب والتجيم
 فلا يعول عليهما شرعاً في الفطار والصوم لاني حق الحساب والمنجم ولا في حق
 من صدقهما لان الشارع انما أوجب الصوم والفطر برؤية الهلال أو كمال العدد
 كما تقدم اه فتحصل من عموم مذاهب المجتهدين * ونصوص الأئمة العارفين

المحققين * أنه لا يثبت صيام ولا افطار الا برؤية الهلال أو كمال العدد * كما كان عليه صاحب الشريعة صلى الله تعالى عليه وعلى آله وسلم وأصحابه ذوو العدد والعدد والمدد * وأنه لا يعول على قول الحاسب والمنجم حتى بالنسبة لانفسهما * لاسيما في الفطر اذا الخروج من العبادة أصعب من المخول فيها فهو أعظم أمنا * وأن ما يقع من غالب قرى الريف في كثير من الاعوام من فطرهم قبل رؤية الهلال أو كمال العدد اعتمادا على النتيجة ويخالفون بذلك حكم الامم الموافق لما جاء به سيد الاولين والاخرين * خطأ وقصود ومركب جهل مبيز * يجب عليهم منه المتاب في الحال * والعمل بما جاء به باب النوال * وماذا على هولاء الناس * لو عملوا بما في الشريعة من الموام على ما هم عليه من فطر أو صوم حتى يظهر الهلال أو تكمل العدة فيزول بذلك الاتباس * فيلزم العمل بما تبين ويطرح ما سواه * ليحصل الفلاح بمتابعة خاتم النبيين صلى الله تعالى عليه وعلى آله وسلم ومن تبع هداه * ولاكن خفضت بالا كنهة قلوب المعرضين * ورفعت بالانوار هدايا القباين * وفي هذا النزر كفاية للدركين * والرحيق المختوم هنيئاً للعامين * والصلاة والسلام على سلسبيل البدء وانقمام * وعلى اله وصحبه وكل من بهدى الرسالة قام * وكان انتهاء غاية التبيان المرام *

تمام ضياء قمر ذى القعدة الحرام * الذى هو من

شهور سنة ست عشرة بعد الثلثمائة والالف *

من هجرة من احرز روح المقال ومزيد

الشرف * صلى الله تعالى عليه

وعلى آله وسلم كلما بدا بديع

ودام * وتحركات الابحر

لنفع الانام بجود

السلام

ولشارف ذلك المؤلف في رياض رحيق الختام * ازدادتها بتقريبها كابر الأئمة
الأعلام * فقد نقل رئيس المسلمين وخدام الاسلام * شيخ الجامع الأزهر لازال
محفوظا برعاية من لا ينام * (مانصه) *

(بسم الله الرحمن الرحيم)

لقد الحمد يامن أفقت بحال البيان * ودلت صواب المعاني بما شرحته
من غاية التبيان * وصلاة وسلاما على من آتته السبع المثاني والقرآن *
وأنتدبت به من الجهالة أهل العرفان * وعلى آله الهادين * وصحابته
الراشدين * ومن تبعهم الى يوم الدين * (أما بعد) * فقد اطلعت على هذا
الكتاب * فاذا هو واللباب بل العباب * كتاب جمع نفائس الأقوال *
وعرائس المعاني العوال * فهو حقيق بما سماه به مؤلفه العلامة المفضل غاية
التبيان * لما به ثبوت الصيام والافطار في شهر رمضان * قبالة من كتاب
مستطاب * ولله در مؤلفه العلامة الشيخ محمود خطاب * أكرمه الله من
أمثاله * بحماه النبي وصحبه وآله *

(خادم العلم

والفقراء سليم البشري)

وقال قدوة أفاضل المحققين * سيدى الشيخ محمد أبو الفضل لابر حجة لاهياء
معالم الدين * (مانصه) *

(بسم الله الرحمن الرحيم)

وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وحزبه * (أما بعد) * فقد اطلعت على
هذه الرسالة المسماة بغاية التبيان * لما به ثبوت الصيام والافطار في رمضان
* فوجدتها حقيقة بهذا الاسم عظيمة في بابها جامعة مانعة في غاية من التحرير
والإتقان * عالية للمقدار والشان * تشهد لمؤلفها بكثرة الاطلاع وكل
الدراية * ونهاية التحقيق وعلو الرواية * كيف لا وهو الجهدى الاوحد *
والعلامة الامجد * التقى الصالح * والنقى الناجح * الموفق للخيرات الدينية
* المريض على الهداية للأمة الامية * حضرة الفاضل الشيخ محمود محمد
خطاب * لازال ناطقا بالحكمة متمسكا بالصواب * (كتبه الفقير اليه

سبحانه محمد أبو الفضل المالكي بالا زهر)

وقال العلامة المحقق * سيدى الشيخ عبد الرحمن البحر اوى دام مجده يشرق

• (مانصه) •

• (بسم الله الرحمن الرحيم) •

قولي في هذه الرسالة هو ماسطره العلامة الشيخ محمد أبو الفضل حرفا بحرف والله يقول الحق وهو يهدي السبيل • وهو حسبي ونعم الوكيل • (كتبه بيده

القائمه عبد الرحمن البحرأوى الحنفي بالأزهر)

وقال الهمام الألعى الأديب • سيدى الشيخ سليمان العبد لازل فى حفظه الرقيب • (مانصه) •

• (بسم الله الرحمن الرحيم) •

سبحان من أودع فى العلماء بدائع الحكم • وأظهر من مكنونها ما شاء فى كل أمة من الأمم • فى كل جسد من الاجبال • ترى لهم من الحكم سور اتنى

وعرائس تجلى مما لا يخطر بالبال • فكم ترك الأول للآخر والمقدم للتال • تبارك اسم ربك ذى الجلال • والصلاة والسلام على المبعوث بالآيات البينات

• وآله وأصحابه السادات • بينما أتشوق لأن أرى مؤلفا يجمع أقوال الأئمة فيما ثبت به وجوب صوم رمضان واقطاره • وتتشوف أن تراه محروما

بين خفي أسراره • سهل المتناول عذب المشرب • حائزا من تلك المسائل ما يفتى بالمأرب اذلاحت على لوائح أهلة غابة التبيان • لما به ثبوت الصيام

والانطار فى شهر رمضان • فرأيت مؤلفا جاء بما فوق رغبتى • وفائقا على أمنيته • فقامت اجلالا لذلك • وفرحت بما هنالك • فله در مؤلفه الذى

فارق على أقرانه • ويبدائع حكمه حلى جيد عصره وزمانه • فلا زال شمساً فى ارتقاء ورفعة • يجرد ذبول التخرف فى قابل العصر

العلامة الأكمل • والتحرير الأمثل • السبكي محمود محمد خطاب • لازل فى أعلى رشد وأكمل صواب • آمين (كتبه بقلمه الفقير المله

سبحانه سليمان العبد الشافعى بالأزهر)

وقال عمدة الأفاضل • سيدى عطية الدبلى لازل من جملة الكمل سائل • (مانصه) •

• (بسم الله الرحمن الرحيم) •

الحمد لله رب العالمين • والصلاة والسلام على أشرف المرسلين • سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين • (ثم أبعد) • فقد اطلعت على هذا الكتاب فوجدته موافقا

للاحكام الشرعية فوجب العمل بمقتضاه حيثما أمكن لأنه في غاية الحسن
واللطافة خصوصاً مع إقامة الأدلة الشرعية وحسن نية مؤلفه والله الموفق للخير
(الفقيه عطية الدجلى الشافعى بالأزهر)

وقال فرع سيد الاولين والاخرين * السيد احمد البسيوني حفظ في
كل وقت وحين (مانعه)

*) (بسم الله الرحمن الرحيم)

حمد الممن جعل الصيام للعباد جنه * وأوجبه عليهم في أوقات معينة
بالادلة * وأنزل في القرآن الشريف يسألونك عن الالهة * والصلاة والسلام
على سيد الانام * من أنزل عليه يأيها الذين آمنوا كتب عليكم الصيام *
وعلى آله وأصحابه الأئمة الاعلام * ما أفطر منظرته وصام * (أما بعد) * فقد
اطلعت على هذه القررا المبهية * والدرر الخالصة النقية * فوجدتها
مزينة بقلائد التحقيق * فائقة غيرها بيهاء دلائل التتميق * ساطعة أنوارها
على البدر المنير * لامعة طوالها على الشبه والنظير * ناطقة بحمد مجودها
بين البريه * شاهدة بأن له بين العلماء فضلاً ومزيه * كما لا يخفى على أهل
الفكر والرويه * من أفاضل العلماء بالمدسة الأزهرية * وكيف لا وقد رد
التمسك بالنتائج الفلكية * في الصوم والاقطار في ديارنا المصرية * بالادلة
القاطعة الشرعية * وغاص بحر التحقيق سالك سبيل الصواب * مستتجيبات
فكر ما ذكره الأئمة في هذا الباب * فحق علينا أن نمد أكف السؤال لمن اذا
سئل أجاب * قائلين اللهم احفظ لنا الغاضل العلامة الشيخ مجود خطاب آمين
قاله بلسانه ورسمه بينانه راجى عفوره العلى الفقير
(أحمد البسيوني
الحنبلى بالأزهر)

وقال الحبر الجليل * حضرة الشيخ عوض الله المرصفي منح بفضل هادى
السبيل مانعه

*) (بسم الله الرحمن الرحيم)

الحمد لله رب العالمين * والصلاة والسلام على سيدنا محمد سيد المرسلين * وعلى
آله وأهل بيته أجمعين (أما بعد) فقد اطاعت على هذه العرائس * فوجدتها من
أحسن النقائس * اذ هي موافقة للصحيح من الاحكام * ومطابقة لاقوال الأئمة

الاعلام * فله در هذا الامام مؤلفها الهمام * وفقى الله واياه * لما يحبه
ويرضاه * آمين * بجاه سيد الاولين والاخرين (الفقيه الى الله عز
وجل عوض الله المرصفي الشافعي بالازهر)
وقال البارع الكبير سيدي الشيخ سالم عطاء الله البولاقى حفظه البصير (مانصه)
(بسم الله الرحمن الرحيم) *

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيد المرسلين وآله وصحبه والتابعين
(أما بعد) فقد اطلعت على هذا الكتاب * فوجدته عين التحقيق والصواب * مترينا
براجح الدلائل * فله در مؤلفه حائز جليل الفضائل * العلامة صفوة الوهاب * الشيخ
محمود محمد خطاب * وفقى الله تعالى واياه اصالح العمل بجاه خير من تم وكل *
(الفقيه سالم عطاء الله البولاقى الشافعي بالازهر)

وقال الفاضل الاجل ذو الافاده * سيدي الشيخ على الجنائني فاز بجتم السعادة
(مانصه)

(بسم الله الرحمن الرحيم) *

الحمد لله وحده * والصلاة والسلام على سيدنا محمد الذي لا نبي بعده (أما بعد) فقد
اطلعت على هذه الرسالة المسماة بغاية التبيان * لما به نبوت الصيام والافطار في
رمضان * فوجدتها مزينة بقلائد التحقيق * فائقة غير هابيهاء دلائل التوفيق *
فله در مؤلفها الامام الاكمل حضرة الشيخ محمود محمد خطاب وفقى واياه وجميع
المسلمين الله عز وجل آمين (على الجنائني)

(الشافعي بالازهر)

﴿ تنبيه ﴾ سبب تأليف هذا الكتاب أنه في سنة ست عشرة بعد الثلاثمائة
والالف من الهجرة النبوية أظفر غالب بلاد الريف يوم ثلاثي رمضان من
غير رؤية هلال فسئلوا عن سبب فطرهم ففهم من قال صباح النساء ومنهم من قال
ذبح الجزارين ومنهم من قال اخبار أبيننا فلان ومنهم من قال النتيجة الى غير
ذلك مما ذكرت بعضه في هذا المؤلف فأمرهم بعض أهل العلم بالامساك وعرفهم
أن الفطر حرام فلم يسمعوا قوله وقال بعضهم سمعنا الناس يقولون مذهب الشافعي
يحرم صيام ذلك اليوم طبقا لما في النتيجة لان العمل بما فيها واجب يحرم
مخالفته ثم جاءت تفرقات من مصر الى المديرية للرا كز ومنها الى البلاد بأن

هذا اليوم من رمضان و بناء على ذلك حصل التنبيه من أهل العلم ورؤساء
 البلاد على وجوب الامسك ومع ذلك لم يمتثلوا وصاروا يتجاهرون بتعالى المفطر
 ويفرى بعضهم بعضا على ذلك ويرفعون أصواتهم بدم الصائمين ونحو ذلك
 ويقولون نحن شافعيون ومذهبنا لا يعول على رؤية الهلال لاني صيام ولا افطار
 والواجب العمل بما في النتيجة على عموم الناس كما سمعنا من الشيخ فلان يذكر
 بعض المجاورين وترتب على ذلك فطر غالب من ينسب نفسه لمذهب الحنفية
 والمالكية فسألناهم عن معنى المذهب فلم يعرفوا وعن معنى النتيجة ومن أين
 أتت فلم يعرفوا وقالوا نسمع الناس يقولون فلان شافعي فلان مالكي فقلنا نحن شافعيون
 وسمعنا لناس يقولون النتيجة فقلنا كما قالوا فأحضرت أباهم فلانا الذي أشاروا اليه
 فسألته عن سبب قطره وأمره الناس بالفطر فقال سببه أني سمعت زيدا يقول
 الشهر تم على مقتضى النتيجة فأصبحت مفطرا وأمرت الناس بالفطر وأحضرت
 أيضا المجاور الذي نسبوا اليه ما تقدم وسألته عما نسبوه اليه فقال نعم نص
 الشافعي على وجوب العمل بما في النتيجة وحرمة الصوم على عموم الناس في
 ذلك اليوم عملا بما في النتيجة وقال مثل مقالته اشخاص كثيرة من سبقت لهم
 مجاورة وينسبون نفوسهم لمذهب الامام الشافعي رضي الله تعالى عنه وعن باقي
 الأئمة فأخبرناهم عن حكم المسألة في مذهب الامام المذكور تفصيلا فعند ذلك
 عن لي أن اجمع بعض كلمات تتعلق بهذا الشأن على جميع المذاهب ايتتفع
 به ان شاء الله تعالى الطالبون * ويتزجر عن التطاول على مذهب الامام الشافعي
 رضي الله تعالى عنه القاصرون الذين يدعون أنهم شافعيون * وخروجا عن
 محظوظ قوله تعالى (امن الذين كفروا من بني اسرائيل على لسان داود وعيسى
 ابن مريم ذلك بما عصوا وكانوا يعتدون كانوا لا يتناهون عن منكر فعلوه لبئس
 ما كانوا يفعلون) وقوله صلى الله عليه وسلم (اذا ظهرت البدع وسكت العالم فعليه
 لعنة الله) وامثالا لقوله صلى الله تعالى عليه وعلى آله وسلم (من رأى منكم منكرا
 فليغيره بيده فمن لم يستطع فبلسانه فمن لم يستطع فبقلبه وهو أضعف الاعيان)
 ولذا كان الامر بالمعروف والنهي عن المنكر من الواجبات وتركها من الكبائر
 قال العلامة ابن حجر في كتابه الزواجر (مانصه) الثالثة والرابعة والتسعون بعد
 الثلثائة يعني من الكبائر ترك الامر بالمعروف والنهي عن المنكر اه

من الذين كشف العيب عن كل كاذب • وعن كل بدعي أتى بالمصائب
ولولا زجل مسألون لهدمت • صوامع دين الله من كل جانب
ومن هنا قال صاحب المدخل (مانعه) ومن قول أهل السنة لا يعذر من أداء
اجتهاده إلى بدعة لأن الخوارج اجتهدوا في التأويل فلم يعذروا إذ خرجوا
بتأويلهم عن الصحابة فسماهم الرسول صلى الله عليه وسلم مارقين من الدين نقله
ابن يونس اه • لشغلت الفكر بهذا الصدد نحو ثمانية أيام من غرة شوال الذي
هو من شهور السنة المذكورة أعني ستة عشر سنة بعد الثلاثمائة والالاف
وأطلت الكلام في ذلك على مذهب الامام الشافعي رضي الله تعالى عنه لما
عرفت أنه الخامل على ذلك المشروع ابتغاء مرضاة الله تعالى وحين توجهت إلى
الجامع الأزهر في نصف شوال المذكور لأداء ما علينا من اقراء المحروس أخذت
معى ذلك المؤلف بقصد أن يطبع ليكون سهل الحصول لدى المسلمين ثم بدال
عرضه على أكبر العلماء ليتشرف بنظرهم إليه • وان كان سموه بالتعويض
لامزيد عليه • فسمع به بعض القاصرين • فصار كأنه أطعم الزقوم وسقى فوقه
الفسلين • لوجه من اظهار معالم الشريعة • لان فيه فضيحة بيان ما هو عليه
من الخصال الشنيعة • وذلك لبوغه من الجهل والعبادة غايه • وطاعته لا بليس
حتى بلغ منه النهاية • فلامه على ذلك بعض المميزين • وقال له الواجب عليك
وعلى عموم المدرسين • أن تكونوا لله على مثل هذا التأليف شاكرين • أذ حشد
فيه مؤلفه نصوص كل امام • حتى صار الحق واضحا قريبا على طرف الثمام •
وأضحت ضلالات الجاهلين • التي ينسبونها المذهب الامام الشافعي رضي الله
تعالى عنه وهولها من القالين • فالطالب من كل عاقل ان يشكر الله تعالى
على ذلك • لاسيما من كان شافعيًا يدرك ما هنالك • فقال ذلك القاصر نعم هذا
المؤلف عين الصواب • ولا يعرض عن مدحه الاساطير الخطاب • ولكن مؤلفه
رد فيه على بعض المتأخرين • وهم من أفاضل المقلدين • فقال له المميز الرد
إلى طريق السداد غير ممنوع • بل حاصل من كل تابع على متبوع • ونص
عليه الامام الشافعي وغيره من المجتهدين والكتب به مشحونه • كما هو بديهي
عند كل من ميز وخلص الرعونه • ما لم يكن القائل لها أو معه وما كالمصافي

صلى الله تعالى عليه وعلى آله وسلم الذي كان بالثؤمنين رحيمًا * لاسمه أو أن صاحب
 ذلك المؤلف رد على بعض المقلدين من المتأخرين * بأقوال وأفعال صاحب
 الشريعة رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم وأصحابه والمجاهدين وقواعد الشريعة
 ونصوص المتقدمين وغالب المتأخرين * وهذا كله على تسليم أن المؤلف
 المذكور هو الذي رد القول بعدم التعويل على الحساب والتنجيم * والافرد ذلك
 القول واقع من أكابر أهل المذهب كما هو مسطر في ذلك المؤلف وهو ضروري
 لغرض فهمه عظيم * ولذا كتب عليه شيخ الإسلام * وأكابر أرباب المذاهب
 الأئمة الأعلام * أمدح كتابه ناطقة بجلالة التأليف والمؤلف * فهل بعد ذلك
 يخطر بوهم عاقل أن يعاجل بالإنكار عليه أو يمتدح * والا كان مسلوب الإدراك
 تدعوه الشياطين إلى الدمار اثنتا * ويقال له كما قيل لفرعون (وما تنتقم منا إلا
 آمنابآيات ربنا للمجاهدين) وإن قلتم هناك دليل صريح صحيح على جواز أولوم العمل
 بالحساب أو التنجيم عن رسول الله صلى الله تعالى عليه وعلى آله وسلم
 أو أصحابه أو الأئمة المجتهدين * قلنا هاتوا برهانكم إن كنتم صادقين * اه ما وقع
 بين القاصر والمميز ولولا تركب جهل هذا القاصر * وفقد أدراكه لما هو محس
 بحاسة الظاهر * لعرف من سمع قول الامام مالك وغيره من المجتهدين ما من أحد
 الا وما أخذ من كلامه ومردود عليه الا صاحب هذه الروضة يعنون به رسول
 الله صلى الله عليه وسلم كما أفاده صاحب المدخل رحمه الله تعالى (والاغرب)
 مما وقع بين المميز والقاصر ما سمعناه عن بعض الناس لما سمعنا أنما نستدل على تقوية
 أقوال المحققين القائلين بأن الصيام والاقطار لا يشيطان بحساب ولا تنجيم بفعل
 وقول رسول الله صلى الله تعالى عليه وعلى آله وسلم وأصحابه والسلف من
 قوله ما لنا وأقوال وأفعال النبي وأصحابه والسلف حتى يستدل بها ذلك المؤلف
 اه فعلت أن هذا البعض من ذرية البعض الذي نبه عليه صاحب المدخل
 رضى الله تعالى عنه بعد كلام نفيس (ونصه) ينبغى لطالب العلم بل يتعين عليه
 أن تكون السنة عنده أعظم مطالب ويغار عليها ان تغيرت معالمها بأن ينسب
 اليها ما ليس منها فاذا تعارض لطالب العلم المحافظة على السنة وزيارة من يخالف
 شيئاً منها فالترك لزيارته متعين عليه ولا يجوز له غير ذلك فالهرب الهرب من

الاجتماع بشخص تظهر منه مخالفة السنة وهذا أمر قد عمت به البلوى في هذا الزمان وكثرت الطرق واختافت الاحوال وتشعبت السبل ووقلت لاحدهم مثلا السنة كذا وكذا فابلك بما لا يليق فيقول كان شيخى يفعل كذا وكذا وما هذا طريق شيخى وكان شيخى يقول كذا وكذا ويصادم بذلك كله السنة الواضحة والطريقة الناجحة ويألبتهم وقفوا عند هذا الحد بل زادوا على ذلك الامر المخوف وهو ما بلغنى من أئق به أن بعض من ينسب الى العلم تكلم في مسألة ونقل فيما عن بعض شيوخه نقلا نأباه الشريعة فقال له بعض من حضره حديث النبي صلى الله عليه وسلم يرد هذا فأجابه بقوله حديث النبي انما يراد للتبرك والشيوخ هم الذين يقتدى بهم وهذا ان كان معتقدا لما قاله كان كافرا حلال الدم وان لم يعتقد فمهرتك لكبيرة عظيمة يجب عليه أن يتوب منها مع الادب الموجع اه كلام المحقق صاحب المدخل وكيف يتخيل من كان عنده أدنى ادراك عدم صحة الاستدلال على ثبوت الصيام والافطار * بقول وفعل رسول الله صلى الله تعالى عليه وعلى آله وسلم وأصحابه والسلف الصالح المشهود لهم من المختار * وقد قال تعالى (يا أيها الذين آمنوا لا تقدموا بين يدي الله ورسوله) قال مجاهد لا تختاروا على رسول الله صلى الله عليه وسلم بشئ حتى يقضيه الله تعالى على لسانه وقال الضحاك لا تقضوا أمرادون رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال غيره لا تأمروا حتى يأمر ولا تنهوا حتى ينهى فمن الادب أن لا تقدم بين يديه بأمر ولا تنهى ولا اذن ولا تصرف حتى يأمر هو وينهى ويأذن كما أمر الله تعالى بذلك في هذه الآية وهذا باق الى يوم القيامة لم ينسخ فالتقدم بين يدي سنته بعد وفاته كالتقدم بين يديه في حياته لا فرق بينهما عند ذى عقل سليم اه وقال عز وجل (يا أيها الذين آمنوا لا ترفعوا أصواتكم فوق صوت النبي ولا تجهروا له بالقول كجهر بعضكم لبعض الآية) قال العارفون اذا كان رفع الاصوات فوق صوته صلى الله عليه وسلم موجبا لجمود الاعمال فالظن برفع الآراء ونسج الافكار على سنته وما جاء به صلى الله عليه وسلم من الوقاحة والغباوة والجهال * أن يقول شخص بضد ما فعل صلى الله عليه وسلم او قال * وهو كفر ان قصد به الاستظهار * والافهوه مقت وطرد وتعرض لدخول النار * اه من المواهب اللدنية وشروحها وقال أبو نجح

العرباض بن سارية رضي الله تعالى عنه وعظما رسول الله صلى الله عليه وسلم
موعظة وجلت منها القلوب وذرفت منها العيون فقلنا يا رسول الله كأنها موعظة
مودع فأوصنا قال أوصيكم بتقوى الله عز وجل والسمع والطاعة وإن تأمر عليكم
عبد فانه من يعش منكم فسيري اخلافا كثيرا فعليكم بسنتي وسنة الخلفاء
اراشدين المهديين عضوا عليها بالنواجذ وأياكم ومحدثات الامور فان كل
بدعة ضلالة رواه أبو داود والترمذي والآيات والاحاديث في ذلك كثيرة وقال
العارف الشعراي رضي الله تعالى عنه في ميزانه الكبرى وقد كان الائمة
المجتهدون كلهم يبحثون أصحابهم على العمل بظاهر الكتاب والسنة ويقولون
إذا رأيتم كلامنا يخالف ظاهر الكتاب والسنة فاعملوا بالكتاب والسنة واضربوا
بكلامنا الحائط ثم قال ومعلوم أن السنة قاضية على الكتاب ولا عكس من
حيث انها بيان لما أجمل في القرآن ثم قال وروى البيهقي في باب صلاة
المسافر من سنته عن عمر رضي الله عنه أنه سئل عن قصر الصلاة وقيل له
أنا لأجد في الكتاب العزيز صلاة الخوف ولا نجد صلاة السفر فقال للسائل
يا ابن أخي ان الله تعالى أرسل النبي محمدا صلى الله عليه وسلم ولا تعلم شيئا وإنما
نفعل ما رأينا رسول الله صلى الله عليه وسلم يفعله قصر الصلاة في السفر سنة
سنا رسول الله صلى الله عليه وسلم اه وروى البخاري عن ابن مسعود أوائل كتاب
الفرائض من صحيحه أنه قال تعلموا قبل الطائنين أي الذين يتكلمون في دين
الله بالظن والرأي فانظر كيف نفى عبد الله بن مسعود رضي الله تعالى عنه
العلم عن المتكلمين في دين الله تعالى بالرأي وكان الامام جعفر الصادق رضي
الله تعالى عنه يقول من أعظم فتنة تكون على الامة قوم يقيسون في
الامور برأيهم فيحرمون ما أحل الله ويمحلون ما حرم الله اه وكان عمر بن
الخطاب رضي الله تعالى عنه يقول والذي نفس عمر بيده ما قبض الله روح
نبيه صلى الله عليه وسلم ولا رفع الوجي عنه حتى أغنى أمته كلهم عن الرأي
وكان الشعبي يقول سيجي قوم يقيسون الامور برأيهم فيهدم الاسلام بذلك
وكان عمر بن عبد العزيز يقول أكار الناس هم أهل السنة وأصاغرهم هم
أهل البدعة وروى الشيخ محي الدين في الفتوحات المكية بسنده الى الامام

أبي حنيفة رضي الله عنه أنه كان يقول إياكم والقول في دين الله تعالى بالرأي
 وعليكم باتباع السنة فمن خرج عنها ضل وكان يقول عليكم بأثر من سلف
 وإياكم ورأي الرجال وإن زخرفوه بالقول وكان يقول إياكم والبدع وعليكم
 بالامر الأول العتيق وقال الامام محمد الكوفي رضي الله عنه رأيت الامام
 الشافعي رضي الله عنه بكلمة وهو يقضي الناس ورأيت الامام أحمد واسحاق بن
 راهويه حاضرين فقال الشافعي قال رسول الله صلى الله عليه وسلم وهل
 تركنا عقيل من دار فقال اسحاق روينا عن الحسن وارا هم أنهم لم يكونوا
 يريانہ وكذلك عطاء ومجاهد فقال الشافعي لاسحاق لو كان غيرك موضعت
 لفركت أذنه أقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم وتقول قال عطاء
 ومجاهد والحسن وهل لاحد مع قول رسول الله صلى الله عليه وسلم حجة بأبي
 هو وأمي وزوي الحاكم والبيهقي عن الامام الشافعي أنه كان يقول اذا جمع
 الحديث فهو مذهبي قال ابن حزم أي صح عند أو عند غيره من الأئمة وفي
 رواية أخرى اذا رأيتم كلامي يخالف كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم
 فاعملوا بكلام رسول الله صلى الله عليه وسلم واضربوا بكلامي الخاطئ وكان
 يقول اذا ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم بأبي هو وأمي شيء لم يحل لنا تركه
 ولا حجة في قول أحد دون رسول الله صلى الله عليه وسلم وإن كثروا لاني
 قياس ولا شيء ذكره البيهقي في سنته في باب أحد الزوجين يموت ولم يفرض
 صداقا وقال الشافعي في باب الصيد من الأم كل شيء خالف أمر رسول الله
 صلى الله عليه وسلم سقط ولا يقوم معه رأي ولا قياس فان الله تعالى قطع
 العذر بقوله صلى الله عليه وسلم فليس لاحد معه أمر ولا نهى غير ما أمر به
 وقال في باب المعلم يأكل من الصيد واذا ثبت الخبر عن رسول الله صلى الله
 عليه وسلم لم يحل تركه لشيء أبدا وقال في باب العتق من الام وليس في قول
 أحد وإن كانوا عددا مع النبي صلى الله عليه وسلم حجة ونقل ابن الصلاح في
 علوم الحديث أن الشافعي قال في رسالته القعدة بعد أن أتى على الصحابة
 بما هم أهلها والصحابة رضي الله تعالى عنهم فوقنا في كل علم واجتهاد
 وورع وعقل وفي كل أمر استترك به علم وآراءهم لنا أحد وأولى من رأينا

عندنا لانفسنا اه ثم قال الامام الشعرائي في كتابه المذكور فقد بان لك بما
 نقلناه عن الائمة الاربعة وغيرهم ان جميع الائمة المجتهدين دائرون مع أدلة
 الشريعة حيث دارت وانهم كلهم متزهون عن القول بالرأى في دين الله وأن
 مذاهبهم كلها محررة على الكتاب والسنة كتحرير الذهب والجوهر وأن
 أقوالهم كلها ومذاهبهم كالثوب المنسوج من الكتاب والسنة سداه ولحمته
 منها اه وفي المدخل بعد كلام شريف فن له عقل فايرجع الى عمل السلف
 ويترك الحدت في الدين وفيه أيضا يطلب من العابد أن يكون حذرا من مخالفة
 السنة فان من خالف السنة خالف الحق ومن خالف الحق هلك اه والكلام
 في ذلك شرحه يطول فهل بعد ذلك يتأتى لعقل أن يقول بعدم تعيين الرد
 بأقوال وأفعال رسول الله صلى الله تعالى عليه وعلى آله وسلم وأصحابه
 والسلف على من خالفهم من بعض متأخري متأخري المقلدين على أنه لو كان
 في المسألة قولان للامام الشافعي أو غيره من المجتهدين ثم علم أن أحدا القولين
 موافق لفعل وقول السلف دون القول الآخر اتعين على غير المعتوه أن يعمل
 بالموافق ويطرح المخالف فما بالك بموافقه لأقوال وأفعال النبي صلى الله عليه
 وسلم وأصحابه والسلف فما ظنك بقول اتفقت عليه جميع المجتهدين وهو
 موافق لفعل وقول سيد المرسلين وأصحابه وهو القول بعدم التعويل على
 الحساب والتنجيم في ثبوت الصيام والاقطار ولا يذهب عليك قوله صلى الله عليه
 وسلم المتقدم (الشهر تسعة وعشرون فلا تصوموا حتى تروا الهلال ولا
 تغطروا حتى تروه فان غم عليكم فاقدروا له) وتقدم شرحه فانت تراه صلى
 الله عليه وسلم نهى عن الصيام والاقطار بغير رؤية الهلال أو كمال العدد وما
 أتوهم أن من عنده أدنى ادراك أن يشك في لزوم العمل بذلك ومع ذلك لم
 يخطر بوهي أن كتابتي تصل ايدي من يسمع بتلك الهوام * والا ما كتبت لما
 هو معلوم أن من خاطب الجماد أو نحوها لغير نكته يعود عليه اللام * وانما
 أعني حصولها في يد العارفين * الذين يضافون المقام بين يدي أسرع الحاسبين
 * ويدورون مع الحق حيث دار * ولو ظهر على يدي قن صغير لا يعبأ به
 ولا اليه يشار * كما هو اللائق بمن آمن برسالة المصطفى صلى الله عليه وسلم

وأدرت أن الفاعل الله الواحد القهار * المانح ماشاء لمن شاء رغما عن أنفسه من
 الحد وجار * فاذا رأوا صوابا كانوا لله عليه شاكرين * وان رأوا ضده أرسلوا
 الينا لينظروه لنا كما هو دين المؤمنين * وبهذا تزول الظلمات وتم
 الفوائد والانوار * ويختم على أفواه القاصرين الاشرار *
 والصلاة والسلام على المنزل عليه ﷺ فمن اهتدى فانما
 يهتدى لنفسه ومن ضل فانما يضل عليها وما أنا
 عليكم بوكيل ﷺ وعلى آله وأصحابه الباذلين
 عنهم في متابعتهم صلى الله عليه

وسلم وكل من نحا

هذا السبيل

(م)